مُقصَلَةُ المَادَة

(في نقد الحداثة السائلة وتفكيك المركزية الإنسانية)



أدم عادل رشاد

المقدمة

نقف اليوم على أعتاب حقبة تاريخية فارقة لم تعد فيها المعارك تُحسم بضجيج المدافع أو زحف الجيوش، بل باتت تُدار في أروقة العقول وخبايا النفوس، حيث تُمارس أعتى عمليات الاستلاب الثقافي والروحي تحت شعارات براقة تخطف الأبصار إن هذا العمل ينطلق من أرضية فكرية وفلسفية صلبة، وغايته الأولى هي كشف زيف السرديات الكبرى التي تروج لها المنظومة المادية المعاصرة لقد استطاعت الحداثة وما بعد الحداثة أن تنسج خيوطاً عنكبوتية من المفاهيم المشوهة التي تدعي تحرير الإنسان، بينما هي في جوهرها تسوقه إلى مقصلة الوعي وتجرده من فطرته ومركزيته الحقيقية لم يعد الإنسان في ظل هذه الهيمنة غاية في حد ذاته، بل تحول إلى مجرد ترس في آلة استهلاك عملاقة، ومادة خام يسهل تشكيلها والسيطرة عليها وتوجيهها لخدمة أهداف لا تمت لصالح البشرية بصلة.

إن المتأمل في بنية الفكر الرأسمالي والأيديولوجيات السياسية الحديثة يدرك بوضوح أننا أمام مشروع هندسة اجتماعية شامل يهدف إلى إعادة صياغة البشرية جمعاء لقد تم تفريغ مفهوم "الحرية" من مضمونه الأخلاقي والفلسفي العميق، ليتم اختزاله في حرية الاستهلاك وحرية الانحلال من كل قيد فطري أو أسري أو ديني وتحت لافتة "الحرية الشخصية" المزعومة، يتم تمرير أخطر الأجندات التي تهدف إلى تفكيك المجتمعات من الداخل فالرأسمالية المتوحشة لا تكتفي باستغلال الجسد، بل تمتد لتستعمر الروح وتخلق احتياجات زائفة تجعل من الفرد عبداً لشهواته ولقوانين السوق الأعمى هذا التغيير الجذري والثقافي للشعوب هو نتاج تخطيط أيديولوجي دقيق تقوده مؤسسات ونخب تدرك تماماً أن السيطرة الحقيقية تبدأ من تدمير المرجعيات الثابتة وإغراق الجماهير في بحر من السيولة المعرفية والأخلاقية.

لقد أفرزت لنا هذه المركزية المادية حالة من التيه الحضاري غير المسبوق، حيث تم استبدال السمو الروحي بالانحطاط الغرائزي، وصار كل شيء قابلاً للبيع والشراء، بما في ذلك الهوية الإنسانية ذاتها. إن الفلسفات التي مهدت لهذا الانحدار قد أسست لمرحلة يتم فيها تفكيك الأسرة وتشويه الفطرة وتطبيع الانحرافات بكل صورها المظلمة إنهم يقنعون المرأة بأن تحررها يكمن في تسليع جسدها، ويقنعون الإنسان بأن هويته مجرد بناء اجتماعي قابل للتغيير والتعديل وفقاً للأهواء، بل ويبررون أبشع الجرائم الاستعمارية بحق الشعوب المستضعفة تحت ستار جلب التحضر وكل ذلك يتم تسويقه عبر آلة إعلامية وثقافية جبارة تصنع الوعي الزائف وتجعل الضحية تصفق لجلادها.

من هنا تنبع الضرورة الملحة لهذا الكتاب، الذي يمثل صرخة نقدية شاملة لتفكيك هذه البنية الفكرية الاستعمارية نحن لا نواجه مجرد انحرافات عابرة، بل نواجه أيديولوجية مادية لها أدواتها القمعية الناعمة، والتي لا تقل خطورة عن أي سراب باطني زائف مر على تاريخ البشرية وسوف نغوص في الفصول القادمة في الجذور الفلسفية والتاريخية لهذا الانحطاط، مستلهمين الرؤى النقدية العميقة لكبار المفكرين والفلاسفة الذين أدركوا خطورة هذه المآلات سنسلط الضوء على آليات السيطرة التقنية وصناعة الإجماع، وكيف يتم توظيف النسوية وسيولة الهوية لضرب استقرار المجتمعات إن هذا الكتاب هو دعوة لاستعادة الوعي المسلوب، والعودة إلى المركزية الإنسانية الحقيقية التي تكرم الإنسان وترفض أن يكون مجرد سلعة في سوق النخاسة الرأسمالي الحديث.

الباب الأول
المادية الرأسمالية وصناعة الاحتياجات الزائفة

يعد التحول نحو المركزية المادية في العصر الحديث ليس مجرد تغير عابر في أنماط الإنتاج الاقتصادي بل هو انقلاب وجودي وأنطولوجي شامل أعاد تعريف الإنسان جذريا ليتم تجريده من أبعاده الروحية والميتافيزيقية ويعاد تشكيله بوصفه الكائن الاقتصادي المحكوم بغرائزه والمتاح تماما للتراكم المالي إن المادية الرأسمالية في جوهرها الاستعماري لم تكتف يوما بالسيطرة على الأرض والموارد الطبيعية بل امتدت مخالبها لتستعمر المجال الداخلي والعمق النفسي للإنسان محولة أشواقه الفطرية إلى نهم استهلاكي لا يعرف الشبع.

تبدأ هذه الرحلة النقدية من رصد لحظة الاغتراب الكبرى التي فككها كارل ماركس بعبقرية تحليلية في مخطوطات عام 1844 الاقتصادية والفلسفية حيث أوضح أن العامل في ظل النظام الرأسمالي لا يسلب فقط نتاج عمله اليومي بل يسلب ذاته وجوهر إنسانيته في عملية قاهرة تسمى صنمية السلعة فكلما زاد ثراء عالم الأشياء وتضخمت الأسواق زاد فقر عالم البشر وتشيؤهم وهو ما مهد الطريق تاريخيا لتحويل الإنسان ذاته إلى مجرد سلعة تباع وتشترى محكوما بقوانين العرض والطلب التي لا تعترف بغير القيمة التبادلية الصارمة.

تتجسد خطورة هذه الهيمنة المادية في التحليل السوسيولوجي العميق الذي قدمه عالم الاجتماع ماكس فيبر في مؤلفه التأسيسي الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية المنشور عام 1905 حيث تتبع كيف تحولت العقلانية الغربية التي ادعت تنوير البشرية إلى قفص حديدي خانق من البيروقراطية والمادية الصرفة أدى إلى نتيجة كارثية أسماها نزع السحر عن العالم في هذا القفص المحكم يتم اختزال العقل الإنساني في العقلانية الأداتية التي تبحث بشكل آلي عن الوسائل الأكثر كفاءة وسرعة لتحقيق الربح المادي ضاربة عرض الحائط بكل القيم الأخلاقية أو الغايات الروحية العليا ولأن الإنسان كائن روحي بطبعه فقد أوجد هذا الانغلاق المادي فراغا وجوديا هائلا داخل النفس البشرية سارعت الرأسمالية المتوحشة لملئه عبر هندسة احتياجات وهمية لم تكن موجودة في الأصل ولفهم آليات هذه الصناعة يجب تسليط الضوء على الدور الخطير الذي لعبه إدوارد بيرنيز في عشرينيات القرن العشرين حين استخدم نظريات التحليل النفسي ليس لعلاج المرضى بل لربط السلع التجارية بالرغبات والغرائز اللاواعية للجماهير.

في عام 1929 قاد بيرنيز حملة دعائية شهيرة لصالح شركات التبغ أطلق عليها مشاعل الحرية حيث روج للتدخين على أنه رمز لتحرر المرأة ومساواتها بالرجل لتتكشف بوضوح كيف يتم استغلال مفهوم الحرية الشخصية لتسويق منتجات مدمرة للجسد وكيف يتم تزييف الوعي لربط الاستهلاك بالتمرد والتحقق الذاتي.

ومن أكثر النماذج فجاجة على هذه الهندسة الاجتماعية اليوم هو استغلال المرأة في سوق الاستهلاك عبر صناعة التجميل والموضة بهدف تفكيك البنية الصلبة للأسرة لقد عمدت الأيديولوجية السياسية الرأسمالية من خلال ترسانة إعلانية طاغية إلى زراعة شعور دائم بالنقص والقبح في نفس المرأة وإيهامها بأن قيمتها وتحقيق ذاتها مرتبطان بمدى مطابقتها لمعايير جمالية مصطنعة تتغير كل موسم.

إن المكياج وعمليات التجميل والملابس المتنوعة ليست مجرد أدوات للزينة كما يشاع بل هي أدوات قسرية لتسليع الجسد حيث يتم إقناع المرأة عبر ضغط إعلامي ونفسي ممنهج بأنها بدون هذه الإضافات الكيميائية قبيحة أو ناقصة مما يدفعها لاستنزاف مواردها المادية وطاقتها النفسية في ملاحقة سراب الجمال الإسقاط الواقعي لهذا الاستغلال على الأسرة كارثي بكل المقاييس فقد تم إخراج المرأة من مملكتها الأسرية ودورها الفطري كأم ومربية أجيال ليتم إلقاؤها في طاحونة العمل الشاق لا لشيء إلا لتوفير المال اللازم لشراء هذه السلع الاستهلاكية التي تفرضها عليها المنظومة.

هذا الاستنزاف يؤدي حتما إلى تدمير السكينة الزوجية وإهمال التربية وتنشئة أجيال مشتتة نفسيا تفتقد للرعاية والحنان وهو الهدف الأسمى للرأسمالية التي ترى في الأسرة المتماسكة المكتفية ذاتيا عائقا أمام الاستهلاك المفرط فالفرد الأعزب أو الأسرة المفككة يستهلكون أضعاف ما تستهلكه الأسرة المترابطة.

وهنا يتجلى نقد الفيلسوف هربرت ماركوزه بوضوح صارخ في كتابه المفصلي الإنسان ذو البعد الواحد الصادر عام 1964 حيث يرى أن المجتمع الصناعي المتقدم يستخدم التقنية ووفرة السلع كأداة للقمع الناعم مقنعا الجماهير بأن حريتهم تكمن في قدرتهم على الاختيار بين أنواع لا حصر لها من السلع والعلامات التجارية إن هذه الحاجات الزائفة هي أغلال نفسية تضمن استمرار تبعية الفرد للمنظومة وتفرغ طاقة التمرد الإنساني في قنوات استهلاكية آمنة لا تهدد النظام الحاكم.

ويمتد هذا النمط الاستعبادي إلى تشريع وترويج المواد المدمرة للعقل والجسد تحت ستار الحرية الشخصية كما هو الحال في صناعة وتجارة الخمور والمخدرات المقننة تتجاهل الآلة الإعلامية الليبرالية عمدا الحقائق العلمية والإحصاءات الجنائية التي تؤكد أن هذه الممارسات هي السبب الرئيس وراء مئات الآلاف من حوادث السير القاتلة وحالات الاغتصاب وجرائم القتل وتدمير البيوت حول العالم.

إن المنفعة المادية الهائلة التي تجنيها الدول والشركات الرأسمالية من الضرائب وهوامش الربح في هذه التجارة الدموية تجعلها تغمض الطرف عن الكوارث البشرية وتستمر في تزوير الوعي الجمعي بجعل الخمر والتحلل الأخلاقي رمزا للرقي المجتمعي بينما هي في حقيقتها أدوات فعالة لتغييب الوعي النقدي وإغراق الفرد في غيبوبة حسية تمنعه من التساؤل عن بنية النظام الذي يطحنه يوميا.

وبرؤية الفيلسوف الفرنسي رينيه جينون في كتابه الصادم أزمة العالم الحديث الصادر عام 1927 حيث شخص الانحطاط الغربي بوصفه طغيانا للكم وتخليا كاملا عن المعرفة الروحية والمركزية الإلهية لصالح المادة إن الفراغ الروحي الموحش الذي خلقته الرأسمالية لم يترك ليظل فارغا بل سارعت المنظومة لملئه بسلسلة لا تنتهي من "الاحتياجات الزائفة" التي يتم حقنها في وعي الجماهير عبر هندسة اجتماعية خبيثة تحول الكمالي إلى ضروري والمؤقت إلى دائم في سباق محموم لا يهدف لإشباع الإنسان بل لإدامة عجلة الإنتاج عبر استغلال قلقه الوجودي.

إن تجليات هذه المادية تتضح اليوم في تحويل "التقنية" من أداة وظيفية إلى "هوية وجودية" حيث يتم دفع الفرد لتبديل وسائله الرقمية دوريا دون حاجة فعلية، موهما إياه بأن قيمته الإنسانية مرتبطة بمدى حداثة مقتنياته وسرعة اتصاله بالشبكة، كما يظهر هذا التزييف في "صناعة الجسد القياسي" حيث تم تسليع الصحة وتحويل الرياضة من حاجة حركية إلى هوس بالمظهر الخارجي واستهلاك

المكملات والعمليات التجميلية التي لا تنتهي، ليصبح الجسد مجرد مشروع استثماري يخضع لقوانين السوق والعرض والطلب، مما يعزز حالة القلق الدائم من عدم الكفاية أو "التقادم" البشري أمام معايير المادة الصارمة.

هذا التوحش المادي يتمدد ليغزو "الزمن الخاص" للإنسان عبر صناعة "الترفيه الرقمي الدائم" الذي يخلق حاجة زائفة للاتصال والوجود الافتراضي على مدار الساعة، مما يفرغ الإنسان من قدرته على التأمل أو الاختلاء بنفسه، محولا إياه إلى محطة استقبال سلبية للبيانات والإعلانات التي تبرمج ذوقه وتقرر له ما يحب وما يكره، إن المنظومة المادية تدرك تماما أن الإنسان الممتلئ روحيا والمستغني فطريا يمثل تهديدا لاستقرارها، ولذلك هي تسعى جاهدة عبر خوارزمياتها إلى إبقاء الفرد في حالة "جوع استهلاكي" مزمن، يطارد فيه سراب السعادة المادية التي تتلاشى بمجرد شرائها، لتبدأ دورة جديدة من الاستلاب والركض خلف احتياجات زائفة أخرى.

ولعل من أخطر صور هذه الصناعة الزائفة هو "تسليع الأخلاق" و"رأسمالية الضمير" حيث يتم إقناع الفرد بأن "فعل الشراء" في حد ذاته هو سلوك أخلاقي أو مساهمة في إنقاذ الكوكب، بينما الحقيقة أن المنظومة تعيد تدوير نفسها عبر استغلال العواطف الإنسانية لفتح أسواق جديدة، إن هذا الاختراق المادي لا يتوقف عند حدود الجيوب، بل يمتد لتمزيق البنية النفسية للفرد عبر تعزيز "الفردانية المتطرفة" التي توهمه بأن استقلاله يكمن في مدى تميزه الاستهلاكي، مما يؤدي في النهاية إلى انهيار الروابط التراحمية الفطرية واستبدالها بعلاقات نفعية باردة، تجعل من الإنسان ذرة تائهة في مجتمع من السلع، لا يجمعه بالآخرين سوى التنافس على مكاسب مادية زائلة.

وفي مواجهة هذا الطوفان المادي والسيولة الاستهلاكية المدمرة تتجلى الضرورة القصوى للعودة إلى الينابيع الصافية والمنهج الصحيح الذي يعيد للإنسان توازنه النفسي والروحي بعيدا عن دجل المتاجرين باحتياجات البشر إن استعادة الوعي النقدي تتطلب تفكيكا علميا ومنطقيا لكل هذه الاحتياجات المصطنعة وبيان تهافتها أمام حقيقة الاستخلاف الإنساني وأصول الاعتقاد السليم لإسقاط هذا الصنم الجديد لا يمكن مواجهة أمراض العصر الحديث والإصابات الروحية والنفسية التي أفرزتها الرأسمالية المتوحشة إلا بالاعتصام بمنهج حقيقي ومستقيم يحترم عقل الإنسان وفطرته ويغلق الأبواب أمام كل محاولات الاستغلال المادي التي تمارسها مافيا العصر الحديث ليظل الإنسان حرا كريما غير خاضع لسلطة الكهنوت المادي الذي يسعى لاحتكار المادة والروح معا.

ولعل الذروة النهائية لهذا الانحطاط المادي هي ما أسماه الدكتور عبد الوهاب المسيري بـ "الوثنية الجديدة"؛ حيث لا تكتفي الرأسمالية بتصنيع الحاجات، بل تضفي "قداسة زائفة" على المادة، ليتخلى الإنسان عن عبادة الخالق ويشرع في عبادة "الشيء". إن هذا التشييء الممنهج يحول العلاقات الإنسانية التراحمية إلى علاقات "تعاقدية باردة"، حيث يُقاس الفرد لا بجوهره الأخلاقي أو روحه المتجاوزة، بل بمدى كفاءته الوظيفية وقدرته على مراكمة السلع، مما يجعل من المجتمع مجرد "سوق كوني" ضخم يفتقر للحميمية والمعنى.

إن هذا التوحش الذي نلمسه في صميم المنظومة المادية هو الذي مهد الطريق لما نراه اليوم من سيولة قيمية واغتراب وجودي؛ فالعالم في الرؤية المادية ليس إلا "مادة استعمالية" لا حرمة لها، والإنسان في هذه الرؤية ليس إلا "مادة استهلاكية" لا قداسة لها. وبذلك، تكتمل حلقة الاستلاب التي تنبأ بها المسيري وجينون، حيث يتم نفي "المتجاوز" وإحلال "المادي" محله، ليقف الإنسان وحيداً ومجروحاً في مواجهة آلة استهلاكية لا تشبع، لا تقدم له سوى "لذات عابرة" تزيد من عطشه الروحي بدلاً من أن ترويه، مما يؤكد أن الاستعادة الحقيقية للإنسان تبدأ أولاً بكسر هذا الصنم المادي، والعودة للمركزية الربانية التي تحفظ للبشر كرامتهم واستخلافهم وسموهم الفطري فوق ركام السلع والاحتياجات الزائفة.

الباب الثاني
النقد الشامل للسيطرة التقنية وصناعة الثقافة وتفكيك الإنسان

بالغوص العميق في الجذور الفلسفية والتاريخية لمعهد الأبحاث الاجتماعية الذي تأسس في مدينة فرانكفورت الألمانية عام 1923 والذي أصبح يعرف لاحقا باسم مدرسة فرانكفورت حيث أدرك رواد هذه المدرسة من فلاسفة ومفكرين عظام مثل ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو وهربرت ماركوزه أن النقد الماركسي الكلاسيكي الذي حصر الصراع في البعد الاقتصادي وعلاقات الإنتاج لم يعد كافيا لتفسير آليات السيطرة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مما دفعهم إلى نقل ساحة المعركة النقدية من البنية التحتية الاقتصادية إلى البنية الفوقية الثقافية والأيديولوجية ليكتشفوا أن الرأسمالية قد طورت أدوات قمع ناعمة تتجاوز القهر الجسدي أو البوليسي لتصل إلى هندسة العقول وتزييف الوعي الجمعي وهو ما تجلى بوضوح صارخ وتاريخي في كتابهما العمدة جدل التنوير الصادر في عام 1947 حيث شرع أدورنو وهوركهايمر في تفكيك السردية التنويرية الغربية الكبرى وكشفا كيف أن مشروع التنوير الذي بدأ بوعود براقة لتحرير البشرية من قيود الخرافة والأسطورة وسيطرة الكنيسة بالاعتماد على العقل والعلم قد ارتد على عقبيه ليتحول هو ذاته إلى أسطورة جديدة وعقلانية شمولية طاحنة لا ترحم حيث تم اختزال العقل الإنساني الواسع الذي كان يبحث عن الحكمة والغاية من الوجود إلى مجرد عقل أداتي ووظيفي لا يهتم إلا بالكفاءة والوسائل الرياضية لتحقيق أقصى قدر من المنفعة المادية والسيطرة التامة على الطبيعة مما أدى حتميا إلى السيطرة على الإنسان نفسه وتحويله إلى مجرد شيء أو رقم في آلة الإحصاء الرأسمالية الكبرى لتصبح التقنية والعلم الحديثين ليسوا أدوات للتحرر كما كان مأمولا بل أدوات للهيمنة الشاملة التي تبرر كل أشكال القمع والاستغلال تحت مسمى التقدم والحداثة.

وفي هذا السياق المعتم من العقلانية الأداتية صاغ أدورنو وهوركهايمر مفهومهما العبقري والتحذيري صناعة الثقافة ليكون الأداة التحليلية الأقوى لفهم كيف يتم تدجين الشعوب حيث أوضحا أن الثقافة الجماهيرية لم تعد تنبع من الجماهير أو تعبر عن معاناتهم وفنهم الحقيقي بل باتت تفرض عليهم من أعلى عبر آلات إعلامية وإنتاجية ضخمة تسلع كل شيء وتحوله إلى نمط استهلاكي متكرر ففي هوليوود وشركات الإنتاج الموسيقي والإذاعي لا يتم إنتاج الفن بل يتم إنتاج التفاهة المقولبة التي تهدف إلى تنميط البشر وسحق فردانيتهم الحقيقية لتخلق وهما ديمقراطيا بالاختيار الحر بينما المستهلك في الحقيقة يختار بين نسخ متطابقة من السلع والأفكار المصنعة سلفا لضمان استمرار دوران عجلة الاقتصاد وتخدير الجماهير ومنعهم من التفكير النقدي الجذري الذي قد يهدد بنية النظام القائم فالمتعة التي تقدمها صناعة الثقافة ليست سوى وعود زائفة بالهرب من واقع العمل الشاق في حين أنها في جوهرها استمرار لنفس قسوة العمل ولكن في وقت الفراغ حيث يتم تلقين الفرد كيف يجب أن يضحك وكيف يجب أن يحزن وماذا يجب أن يحب ليتم إلغاء المسافة النقدية بين الفرد والواقع ويصبح الإنسان مجرد صدى للرسائل الإعلامية التي تبرمجه على الطاعة والامتثال الطوعي للسلطة الرأسمالية دون أن يدرك أنه يعيش في معتقل غير مرئي جدرانه مصنوعة من الشاشات والرفاهية الزائفة.

وتمتد هذه السيطرة التقنية والثقافية لتشمل اختراقا متعمدا وخبيثا للأبعاد الروحية والغيبية للإنسان حيث تنبه أدورنو في دراساته النقدية العميقة مثل أطروحات ضد التنجيم عام 1951 وكتابه النجوم تهبط إلى الأرض عام 1953 إلى أن الرأسمالية تعمد إلى ترويج الوهم الباطني كمسكن لآلام الاغتراب وتوظيف الخرافة للسيطرة على الجماهير المأزومة وهو ما نرى إسقاطه المرعب اليوم في تفشي حركات العصر الجديد وما يسمى بعلوم الطاقة والإسقاط النجمي وغيرها من الممارسات التي تصنف كإلحاد روحي أو سحر في ثوبه الجديد حيث تقوم صناعة الثقافة بإعادة تدوير الخرافات الوثنية القديمة وتقديمها في قوالب استهلاكية حديثة ومغلفة بمصطلحات علمية زائفة لتخدع الجماهير وتوهمهم بامتلاك قدرات كونية خارقة بينما هم في الواقع يتم استنزافهم ماديا ونفسيا لصالح المنظومة التي حولت الشفاء الروحي إلى مجرد سلعة تباع في أسواق الوهم فبدلا من أن يثور الإنسان على الظروف المادية والسياسية التي تسببت في تعاسته واغترابه يتم توجيهه نفسيا نحو الداخل ليلوم نفسه أو ليعتمد على اهتزازات الطاقة الوهمية وقانون الجذب لتغيير واقعه مما يجعله معزولا ونرجسيا ومفرغا من أي قدرة حقيقية على التغيير المجتمعي وهو ما يخدم السلطة الحاكمة التي ترعى هذا التضليل الباطني وتدعمه كجزء من هندستها الاجتماعية لتفكيك العقائد الصلبة وإغراق الشعوب في دوامات من السيولة الروحية التي لا تشكل أي تهديد لمركزية رأس المال.

ولعل الإسقاط الأكثر رعبا وتدميرا لهذه الفلسفة النقدية على واقعنا المعاصر يتجلى في الطفرة التكنولوجية الحديثة وخوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تمثل الذروة القصوى والمخيفة لما حذرت منه مدرسة فرانكفورت حيث لم تعد السيطرة تتم عبر قهر جسدي أو حتى عبر شاشات السينما والتلفاز التي ناقشها أدورنو قديما بل عبر هندسة الانتباه وتوجيه السلوك البشري بدقة متناهية من خلال هواتف ذكية تلتصق بالأجساد وتراقب كل همسة وحركة ونبضة قلب لتحول الإنسان بكل مشاعره وأفكاره إلى مجرد بيانات خوارزمية تباع كسلع في أسواق الإعلانات وللساسة ليصبح الفرد المعاصر يعيش في بانوبتيكون رقمي أو سجن مراقبة شامل لا يشعر فيه بأنه سجين بل يعتقد أنه يمارس حريته المطلقة في التعبير بينما تقوم الخوارزميات بتغذيته المستمرة بمحتوى مصمم خصيصا لإثارة غرائزه الدنيا وتشتيت انتباهه وتأجيج غضبه لضمان بقائه أطول فترة ممكنة أمام الشاشة مما أدى إلى تآكل القدرة على التفكير النقدي المتعمق وتسطيح الوعي الجمعي وإغراق الأجيال الجديدة في حالة من التشتت المستمر والاكتئاب المقنع والسيولة المفرطة التي تدمر الذاكرة التاريخية وتمنع أي إمكانية لبناء موقف فلسفي متماسك للثورة على الانحطاط القائم أو حتى إدراكه.

أما على صعيد الأسرة والمجتمع فإن هذه السيطرة التقنية الشاملة وتغول صناعة الثقافة قد أحدثت شرخا غائرا لا يمكن إصلاحه بسهولة في البنية الأسرية حيث تم اختراق جدران المنازل التي كانت تمثل الحصن الأخير للفرد وتفكيك سلطة الأبوين المعرفية والأخلاقية لصالح سلطة الشاشات والمؤثرين ليتحول أفراد الأسرة الواحدة في المنزل الواحد إلى جزر منعزلة يعيش كل منهم في فقاعته الرقمية الخاصة التي تصنعها له الخوارزميات بمعزل عن محيطه وهو ما يخدم الهدف الرأسمالي الأسمى المتمثل في عزل الفرد وتجريده من شبكات الدعم الفطري والأسري ليصبح كائنا هشا ومستهلكا شرها يسهل توجيهه وبرمجته فكريا وجنسيا وثقافيا لتقبل كافة أشكال الانحرافات والشذوذ وسيولة الهوية وتفكيك الثوابت الفطرية تحت مسميات براقة مثل الحرية الشخصية وحقوق الفرد بينما هو في عمق الحقيقة يساق طواعية ومخدرا نحو مقصلة وعيه وفناء إنسانيته ومركزيتها لصالح آلة اقتصادية وسياسية عملاقة لا ترى فيه سوى بطارية طاقة قابلة للاستبدال بمجرد نفاذ قيمتها الاستهلاكية.

و حين نستحضر أطروحات إريك فروم أحد أبرز مفكري مدرسة فرانكفورت في كتابه العمدة الهروب من الحرية حيث يشرح بعبقرية كيف أن الإنسان الحديث بعد أن تحرر ظاهريا من قيود القرون الوسطى وجد نفسه وحيدا ومعزولا في مواجهة آلة رأسمالية مرعبة مما ولد لديه قلقا وجوديا لا يطاق دفعه للهروب طواعية من حريته الفردية وتسليم إرادته للأنظمة الشمولية أو الاستسلام لآليات التوحيد القياسي التي يفرضها السوق الاستهلاكي ليتطابق تماما مع الجموع ويفقد ذاته الحقيقية وهو ما يؤكده فروم في كتابه أن تملك أو أن تكون مبينا أن الحضارة المادية استبدلت كينونة الإنسان وجوهره الروحي بشهوة الامتلاك والاستهلاك ليصبح المرء مقيما بما يملك من أشياء لا بما يحمل من قيم وأفكار وتتضافر هذه الرؤية مع النقد اللاذع الذي وجهه هربرت ماركوزه في نظريته عن التصعيد القمعي حيث أكد أن النظام الرأسمالي لا يقمع الغرائز بل يسمح بإشباعها بطرق سطحية وموجهة استهلاكيا لتفريغ طاقة التمرد الكامنة في الإنسان محولا إياه إلى كائن ذي بعد واحد فاقد للقدرة على التخيل أو نقد واقعه ومستعبدا لدوامة لا تنتهي من العمل المرهق لشراء متع زائفة لا تجلب له سوى المزيد من الاغتراب والخواء الداخلي.

وعند الوقوف للرؤية الثاقبة للفيلسوف فالتر بنجامين في مقاله الشهير العمل الفني في عصر الاستنساخ الآلي حيث رصد كيف أن التقنية الرأسمالية قد جردت الفن من هالته وروحانيته وحولته إلى مجرد منتج مكرر يعاد إنتاجه آليا ليناسب ذوق الجماهير المسطح مما أفقد الإنسان القدرة على التذوق الجمالي العميق وأحاله إلى متلق سلبي تتقاذفه الأمواج الإعلامية وهو ما مهد الطريق لاحقا لظهور ما أسماه المفكر الفرنسي جاي ديبور بمجتمع الاستعراض حيث لم تعد الرأسمالية تكتفي بتسليع الأشياء بل سلعّت الحياة اليومية ذاتها وحولتها إلى سلسلة من الاستعراضات والصور الزائفة التي تحل محل الواقع الفعلي ليعيش الإنسان المعاصر في غيبوبة بصرية مستمرة يستهلك فيها صور السعادة والحرية بدلا من ممارستها في الواقع وتصبح الشاشات والإعلانات هي المرجعية الوحيدة التي تحدد له كيف يعيش وماذا يحب وكيف يرى جسده وهويته مما يسهل على النخب الحاكمة تمرير أيديولوجياتها المدمرة وتفكيك البنى الاجتماعية الصلبة كالأسرة والدين دون أن تواجه أي مقاومة تذكر من شعوب تم تخديرها بالكامل عبر حقن الاستهلاك البصري والترفيه المبتذل.

ويمتد هذا الانحطاط الممنهج ليطال صميم الروابط الإنسانية والتواصل الاجتماعي كما حذر الفيلسوف يورغن هابرماس في نقده لهيمنة العقل الأداتي على ما أسماه بالفعل التواصلي حيث تم استبدال الحوار الإنساني العميق القائم على الفهم المشترك بلغة المصلحة والمنفعة المادية البحتة مما أدى إلى تصدع العلاقات الأسرية والمجتمعية وتحولها إلى مجرد عقود نفعية مؤقتة وهو واقع مرير تجلى بأبشع صوره في تنظيرات عالم الاجتماع زيجمونت باومان حول الحداثة السائلة حيث فقدت كل المؤسسات والثوابت صلابتها وتحولت إلى سيولة مرعبة تمنع الفرد من تكوين أي روابط دائمة أو هويات مستقرة ليصبح الحب نفسه سائلا والأسرة مجرد عبء يعيق حركة الإنسان الاستهلاكية وتنقله السريع في سوق العمل واللذة مما يفتح الباب واسعا أمام تبرير كافة أشكال الانحرافات الأخلاقية وسيولة الهوية الجنسية التي ترعاها الحكومات الغربية اليوم ليس من باب إرساء حقوق الإنسان كما يزعمون بل كأداة هندسة اجتماعية خبيثة تهدف إلى إبقاء الفرد في حالة انعدام وزن دائم ومفرغا من أي جذور أو مرجعية فطرية تحميه من تغول السوق مما يجعله عبدا طيعا لمنظومة استعمارية جديدة لا تحتل الأوطان بالدبابات بل تحتل الأرواح والعقول بشاشات الهواتف وأوهام الحرية المنفلتة.

ولم تقف الماكينة الرأسمالية عند هذا الحد من التدمير المعرفي بل كما أشار الفيلسوف الفرنسي جان بودريار في مفهومه عن اصطناع الواقع أو السيمولاكرا تم خلق واقع افتراضي يفوق الواقع الحقيقي في جاذبيته وقوته حيث يتم إغراق الجماهير في عوالم من العلامات والرموز التي لا تحيل إلى أي شيء حقيقي مما يعمق من حالة الانفصال عن قضايا المجتمع الحقيقية ويجعل من الإنسان المعاصر مجرد مستهلك للرموز في عالم تبخرت فيه الحقيقة تماما وهذا ما يفسر السهولة البالغة التي يتم بها اليوم تمرير السرديات الشاذة وتطبيعها فبمجرد أن يتم تدمير المرجعيات الموضوعية يصبح كل انحراف سلوكي أو شذوذ فكري مجرد خيار من بين خيارات متعددة متساوية القيمة في سوبر ماركت الهويات المعاصرة لتكتمل بذلك أركان الجريمة الكاملة التي حذرت منها مدرسة فرانكفورت حيث تم اغتيال الإنسان فكريا وروحيا وأسريا على مذبح التقنية والاستهلاك تحت تصفيق الضحايا أنفسهم.

الباب الثالث

الأيديولوجيا وتزييف الوعي لتبرير الاستعمار وهندسة الخضوع

يجب تفكيك واحدة من أخطر الآليات التي ابتكرتها الحداثة المادية والرأسمالية للسيطرة على العقول ومقدرات الشعوب وهي صناعة الأيديولوجيا وتزييف الوعي الجمعي حيث لم يعد الاستعمار في نسخته الحديثة والمعاصرة يعتمد حصريا على فوهات البنادق أو زحف الجيوش الجرارة بل انتقل إلى استعمار ناعم وخفي يستهدف البنية المعرفية والنفسية للإنسان ليجعله يقبل بعبوديته بل ويدافع عنها متوهما أنها قمة التحرر والتقدم تنطلق مقاربتنا النقدية هنا من الغوص في أطروحات المفكر الإيطالي أنتونيو غرامشي وتحديدا مفهومه العبقري عن الهيمنة الثقافية الذي صاغه في دفاتر السجن خلال ثلاثينيات القرن العشرين حيث أدرك غرامشي أن الطبقات الرأسمالية الحاكمة لا تستطيع الحفاظ على هيمنتها المستدامة باستخدام القوة القهرية وحدها بل تعمد إلى السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من مدارس وجامعات وإعلام وفنون ومؤسسات دينية لتمرير قيمها ورؤيتها للعالم وجعلها تبدو وكأنها الفطرة السليمة أو البديهيات التي لا تقبل النقاش.

إن هذه الهيمنة الثقافية تخلق حالة من التواطؤ الطوعي حيث يتبنى المقهورون أفكار قاهريهم ويصبح الاستعمار ليس مجرد احتلال للأرض بل احتلالا للمخيلة وللغة ولطريقة التفكير ذاتها مما يجعل الفرد المستعمر ينظر إلى ثقافته الأصلية باحتقار ودونية بينما ينظر إلى ثقافة المستعمر الرأسمالي كنموذج أسمى يجب التماهي معه للوصول إلى التحضر المزعوم.

وتتضح آليات هذا التزييف الممنهج بصورة تشريحية دقيقة في أعمال عالم اللسانيات والمفكر السياسي نعوم تشومسكي وتحديدا في كتابه التأسيسي صناعة الإجماع الصادر عام 1988 بالاشتراك مع إدوارد هيرمان حيث فكك تشومسكي أسطورة الإعلام الحر في الديمقراطيات الرأسمالية وأثبت بالدليل القاطع أن وسائل الإعلام الكبرى ليست سوى شركات احتكارية عملاقة تعمل كفلاتر لتنقية الأخبار وتوجيه الرأي العام بما يخدم مصالح النخب السياسية والاقتصادية.

تقوم هذه الآلة الدعائية الجبارة بتشكيل وعي الجماهير عبر صناعة أعداء وهميين وتضخيم الأزمات لزرع الخوف المستمر مما يهيئ الشعوب لقبول السياسات القمعية والحروب الاستعمارية لقد تم استخدام هذه الآلية ببراعة شيطانية لتبرير الاستعمار الغربي لدول الجنوب الأفريقي والقارة السمراء عموما منذ مؤتمر برلين عام 1884 حيث تم تقسيم أفريقيا ككعكة بين القوى الإمبريالية.

ولتبرير هذه الجرائم والمذابح المروعة التي ارتكبت من أجل نهب الثروات واستخراج الذهب والماس والمطاط كما حدث في الكونغو الديمقراطية إبان حكم الملك البلجيكي ليوبولد الثاني حيث قطعت أيدي الملايين من السكان الأصليين تمت صياغة أيديولوجية عنصرية تروج لما أسموه عبء الرجل الأبيض وهي كذبة كبرى تدعي أن الرأسمالية الغربية مسؤولة أخلاقيا عن تمدين هؤلاء المتوحشين.

لقد عملت آلة صناعة الإجماع على تشويه صورة هذه الشعوب ووصمها بالتخلف والهمجية ولاحقا بالإرهاب أو تصنيفها كعالم ثالث وهو مصطلح أيديولوجي صاغه ألفريد صوفي عام 1952 لتكريس التراتبية العالمية وإعطاء المستعمر الرأسمالي مبررا أخلاقيا زائفا لاحتلالهم وقتلهم وسرقة مقدراتهم بحجة جلب التحضر والديمقراطية.

ولا تكتمل الرؤية النقدية لهذا التشوه الأيديولوجي إلا باستدعاء الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو وتفكيكه العميق للعلاقة العضوية بين السلطة والمعرفة كما تجلى في أعماله الكبرى مثل المراقبة والمعاقبة وتاريخ الجنسانية في سبعينيات القرن العشرين يرى فوكو أن السلطة في العصر الحديث لم تعد سلطة سيادية تكتفي بفرض الضرائب وسفك الدماء بل تحولت إلى سلطة انضباطية حيوية أو ما أسماه البيوسياسة تستهدف إدارة الحياة ذاتها والسيطرة على أجساد الأفراد بتفاصيلها الدقيقة المعرفة والعلوم الإنسانية من طب نفسي وعلم اجتماع وأنثروبولوجيا لم تكن محايدة بل نشأت كأدوات في يد السلطة الرأسمالية لتصنيف البشر واستبعاد من لا يتوافق مع عجلة الإنتاج.

في السياق الاستعماري تم استخدام الأنثروبولوجيا لدراسة الشعوب المستعمرة ليس بهدف الفهم بل بهدف إحكام السيطرة عليهم وتفكيك بنياتهم الاجتماعية بينما في السياق الحديث يتم استخدام هذه السلطة المعرفية لتحديد ما هو سوي وما هو شاذ وتطويع الإنسان ليصبح مجرد آلة طيعة قابلة للاندماج في منظومة الاستهلاك إن المؤسسات الحديثة بتعقيداتها البيروقراطية تمارس رقابة ناعمة وشاملة تجعل الفرد يراقب نفسه بنفسه ويقمع تمرداته الداخلية خوفا من النبذ الاجتماعي أو التصنيف الطبي الذي قد يصمه بالجنون أو الاضطراب لمجرد رفضه لنمط الحياة المادي الاستهلاكي.

وعند إسقاط هذه الفلسفات على الواقع المعاصر للإنسان والأسرة والمجتمع نكتشف أننا نعيش أسوأ حقبة من حقب الاستلاب الأيديولوجي حيث انتقل الاستعمار من نهب مناجم الذهب في أفريقيا إلى نهب الانتباه والمشاعر والأخلاق داخل غرف نومنا الموصدة لقد بات الإنسان المعاصر يعيش حالة من الاغتراب المركب حيث تتدخل الأيديولوجيا الرأسمالية في صياغة أحلامه وتحديد أذواقه عبر خوارزميات شيطانية تعرف عنه أكثر مما يعرف هو عن نفسه يتم إيهام هذا الإنسان بأنه حر في اختياراته بينما هو في الحقيقة يتحرك داخل مسارات هندستها له الشركات العابرة للقارات مسبقا.

الشعور العارم بالوحدة والاكتئاب وفقدان المعنى الذي يضرب المجتمعات الحديثة ليس خللا عضويا محضا بل هو نتيجة طبيعية لوجود إنسان تم قطعه من جذوره الغيبية وتفريغه من إيمانه ليتم حشوه بسرديات مادية تجعله يلهث خلف نجاحات وهمية واستهلاك محموم لا يروي ظمأ روحه بل يزيده احتراقا وتهميشا ليكون ترسا صامتا في آلة لا تتوقف عن الطحن.

أما الإسقاط الأكثر تدميرا فيقع على مؤسسة الأسرة التي تمثل الحصن الأخير المتبقي للإنسان لصد هذا الهجوم الأيديولوجي المادي إن الأسرة المتماسكة والمكتفية ذاتيا التي تتبنى قيما روحية وأخلاقية تتناقض تماما مع الفلسفة الرأسمالية التي تسعى لتفتيت المجتمع إلى ذرات فردية معزولة يسهل استهلاكها وتوجيهها لذلك تعمل آلة الهيمنة الثقافية وصناعة الإجماع على اختراق الأسرة وتفكيكها من الداخل عبر نشر سرديات النسوية الراديكالية التي تصور الزواج والأسرة كمؤسسات قمعية ذكورية يجب الثورة عليها وعبر الترويج لسيولة الهوية التي تدمر المفاهيم الفطرية للأمومة والأبوة.

تتدخل السلطة المعرفية الحديثة عبر منظمات دولية وهيئات حقوقية لفرض تشريعات وقوانين تسلب الآباء حقهم الفطري في تربية أبنائهم وفق معتقداتهم الدينية والأخلاقية وتمنح الدولة أو اللجان الخبيرة حق التدخل بل وانتزاع الأطفال إذا رفض الآباء الانصياع للتوجهات الأيديولوجية الحديثة كالموافقة على التحول الجنسي لأطفالهم أو تقبل الشذوذ والانحرافات التي يتم فرضها في المناهج التعليمية.

إن هذا التدخل السافر ليس إلا تطبيقا عمليا للبيوسياسة الفوكوية حيث تسعى الدولة الرأسمالية العميقة لاحتكار صناعة الأجيال القادمة وبرمجتهم منذ الصغر ليكونوا بلا هوية وبلا انتماء وبلا ثوابت ليتحولوا إلى مادة استهلاكية هشة تقبل بأي منتج فكري أو مادي يطرح في الأسواق المفتوحة.

ويمتد هذا التدمير الأيديولوجي إلى المجتمع بأسره حيث يتم تمزيق النسيج الاجتماعي وإذكاء الصراعات الهوياتية والنوعية لضمان عدم اتحاد الجماهير ضد مركزية رأس المال فبدلا من أن يثور الفقراء والمهمشون على التفاوت الطبقي الفاحش والسياسات الاقتصادية التي تفقرهم يتم إلهاؤهم بمعارك وهمية حول حقوق الأقليات الجنسية والنسوية المفرطة والنزاعات العرقية التي يتم تغذيتها إعلاميا لصناعة وعي زائف ومشتت المجتمع في ظل هذه الهيمنة الثقافية يفقد قدرته على التضامن الحقيقي ويتحول إلى غابة من الأفراد النرجسيين الذين لا يجمعهم سوى الرغبة المشتركة في الاستهلاك والتحرر المنفلت من كل ضابط أخلاقي أو ديني.

هذا الواقع المرير يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الاستعمار الحديث لم يعد بحاجة لاحتلالنا عسكريا لأنه نجح بالفعل في احتلال عقولنا وتفكيك أسرنا وتحويلنا إلى حراس طوعيين لسجوننا المادية والأيديولوجية مما يستوجب استنفارا فكريا وروحيا غير مسبوق لكشف هذا التزييف واستعادة الوعي المسلوب لإعادة بناء الإنسان والأسرة على أسس فطرية عصية على التدجين والاختراق.

ولتفكيك هذه البنية المعرفية الاستعمارية بشكل أكثر عمقا يجب أن نستدعي الفيلسوف الماركسي لوي ألتوسير ونظريته المفصلية حول أجهزة الدولة الأيديولوجية التي طرحها في عام 1970 حيث ميز ببراعة بين أجهزة الدولة القمعية كالشرطة والجيش التي تعمل بالعنف المادي المباشر وبين الأجهزة الأيديولوجية كالمدارس والمؤسسات الدينية والإعلام وحتى الأسرة ذاتها في شكلها الرأسمالي المشوه والتي تعمل بالعنف الرمزي والإقناع لتضمن إعادة إنتاج شروط الخضوع جيلا بعد جيل فالمدرسة في النظام الحديث لا تعلم الطفل المعرفة الحرة بل تلقنه مهارات الطاعة وقبول التراتبية الهرمية ليصبح عاملا مطيعا في عجلة الإنتاج وهو ما يتقاطع بشكل مذهل مع الطرح الفلسفي المعاصر للفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجك في نقده للأيديولوجيا ما بعد الحداثية حيث يرى أن الأيديولوجيا اليوم لم تعد وهما معرفيا أو مجرد وعي زائف كما كان يعتقد ماركس قديما بل أصبحت أيديولوجيا كلبية ساخرة فالإنسان المعاصر يعرف تماما أن النظام الرأسمالي يستغله ويدمر البيئة ويفكك أسرته ولكنه يستمر في الاستهلاك والخضوع لأن الأيديولوجيا لم تعد تكمن في ما نعتقده بل في ما نفعله يوميا مما يجعل المقاومة أكثر صعوبة لأن النظام قد استوعب حتى النقد الموجه إليه وحوله إلى سلعة تباع في الأسواق وتطبع على القمصان.

ويمتد هذا التشريح النقدي ليصل إلى الجذور النفسية للاستعمار عبر القراءة العبقرية للطبيب النفسي والمفكر المارتينيكي فرانز فانون في كتابه الخالد معذبو الأرض الصادر عام 1961 حيث كشف كيف أن الاستعمار لا يكتفي بنهب الأرض بل يعمد إلى تدمير البنية النفسية للمستعمر ومحو ذاكرته التاريخية لجعله يتبنى عقدة نقص أبدية تدفعه لمحاكاة جلاده والتنكر لأصوله وهو ما لخصه الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر ببراعة وقسوة في مقدمته لذات الكتاب حين قال إن الأوروبيين لم يتمكنوا من أن يصبحوا بشرا إلا عبر صناعة عبيد ووحوش وهو ذات النهج الاستعلائي الذي فضحه المفكر إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق عام 1978 مبينا كيف أن المؤسسات الأكاديمية

والثقافية الغربية قد اخترعت صورة نمطية دونية عن الشرق لتبرير الهيمنة الإمبريالية عليه ليصبح العلم والمعرفة مجرد خادم مطيع للمدفعية الاستعمارية وهذا بالتحديد ما يتم إسقاطه اليوم على عالمنا المعاصر حيث تحولت المنصات الرقمية وشركات التكنولوجيا الكبرى إلى أدوات استشراق حديثة تصنف شعوب العالم وتراقبهم وتوجه سلوكياتهم وتفرض عليهم معاييرها الثقافية والأخلاقية الشاذة بقوة الخوارزميات لتخلق استعمارا رقميا ناعما يسلب الإنسان إرادته الحرة ويسلخه عن هويته الفطرية والأسرية ويحيله إلى كائن مسخ لا يملك من أمره شيئا سوى الدوران في عجلة التبعية العمياء.

ولا يمكن إغفال الإسهام النقدي العميق لعالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو في مفهومه عن العنف الرمزي حيث يتم فرض هيمنة ثقافية خفية لا يدركها الضحايا أنفسهم بل ويعيدون إنتاجها طواعية من خلال نظام التعليم واللغة وأساليب الاستهلاك اليومي لتكريس الفوارق الطبقية وإقناع المقهورين بأن وضعهم البائس هو نتيجة طبيعية لقدراتهم الذاتية وليس نتيجة لظلم هيكلي ممنهج تفرضه الرأسمالية المتوحشة وهو واقع يزداد قتامة حين نستدعي تنظيرات الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين حول حالة الاستثناء والحياة العارية حيث تتعمد الدول والسلطات الرأسمالية الحديثة تحويل الطوارئ والاستثناء إلى قاعدة دائمة للحكم مما يسمح لها بتجريد الإنسان من كافة حقوقه السياسية والقانونية وتحويله إلى مجرد جسد بيولوجي مستباح يمكن السيطرة عليه أو التخلص منه كما ظهر جليا في فترات الأزمات العالمية ليصبح الإنسان المعاصر مجرد كائن هش يعيش تحت رحمة سلطة سيادية تملك حق التدخل في أدق تفاصيل حياته وأسرته وجسده باسم الأمن أو الصحة العامة بينما الهدف الحقيقي هو إحكام القبضة الأيديولوجية وتبرير استمرار طغيان المركزية المادية التي لا تقيم وزنا لأي كرامة إنسانية.

الباب الرابع

نقد النسوية الأيديولوجية وتوظيف قضايا المرأة لتفكيك المجتمع وهندسة الاستهلاك

ننتقل الى تفكيك أعمق للأسس الأيديولوجية والتاريخية التي قامت عليها الحركات النسوية الراديكالية في سياق تزاوجها الخبيث والمصلحي مع المنظومة الرأسمالية المادية حيث لم تنشأ هذه الحركات في فراغ تاريخي أو كاستجابة طبيعية بحتة لرفع المظالم بل تم احتضانها وتوجيه مساراتها بدقة هندسية من قبل النخب المالية والسياسية لتحقيق غايات اقتصادية بحتة لا علاقة لها بالتحرير الحقيقي للمرأة فمع صعود الموجة النسوية الثانية في ستينيات القرن العشرين استغلت الماكينة الرأسمالية هذه الطروحات التي استندت إلى أفكار فلاسفة مثل سيمون دي بوفوار في كتابها الجنس الآخر الصادر عام 1949 والذي أسس لفكرة الانفصال التام بين البيولوجيا والأدوار الاجتماعية ليتم تحويل هذا الانفصال الفلسفي إلى أداة اقتصادية فتاكة تهدف إلى تفريغ المنازل من الأمهات والزوجات وإلقائهن في طاحونة العمل المأجور بأجور زهيدة مما أدى إلى تحقيق هدفين رأسماليين بضربة واحدة وهما مضاعفة حجم الأيدي العاملة في الأسواق لكسر شوكة النقابات العمالية وتخفيض الأجور للجميع وتدمير الاكتفاء الذاتي للأسرة لتحويل المرأة من صانعة أجيال ومحور ارتكاز للسكينة الاجتماعية إلى مجرد وحدة إنتاجية وترس في آلة المصنع ومستهلكة نهمة للسلع التي كان يتم إنتاجها منزليا لتتحول الحرية المزعومة إلى مجرد رخصة للاستغلال المزدوج في المصنع وفي السوق التجاري.

وتتجلى هذه المأساة بوضوح ساطع حين نستدعي التحليل الفلسفي العميق للمفكر الفيلسوف عبد الوهاب المسيري في تشريحه للعلمانية المادية الشاملة حيث يرى أن هذه المنظومة تنزع القداسة عن الإنسان وتفككه إلى عناصر مادية أولية قابلة للقياس والتسليع وفي هذا السياق العقلاني المادي لا يتم الاعتراف بأي قيمة للعمل الذي لا يفرز فائض قيمة اقتصاديا بالمعنى الرأسمالي ولذلك تم شن حرب شعواء على دور المرأة كأم وربة منزل لأنه دور تراحمي غير ربحي ولا يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ليتم استبدال هذه المنظومة الفطرية بمنظومة تعاقدية مادية تحيل العلاقات البشرية إلى صفقات تجارية فتتم إحالة رعاية الأطفال إلى دور الحضانة المأجورة ورعاية كبار السن إلى مؤسسات الرعاية الخاصة ليصبح كل تفاعل إنساني مدفوع الأجر وتتحول المرأة ذاتها إلى كائن استعمالي خاضع لقوانين المنفعة والسوق يتم تقييم نجاحها وقيمتها في المجتمع فقط بمدى صعودها في السلم الوظيفي الرأسمالي حتى لو كان ذلك على حساب تدمير استقرارها النفسي وحرمانها من أمومتها التي تم تصويرها أيديولوجيا كعائق بيولوجي وقيد ذكوري يجب التخلص منه لتحقيق التحرر الموهوم.

ويتعمق هذا الجرح المجتمعي الغائر حين نقرأ أطروحات المؤرخ وعالم الاجتماع الأمريكي كريستوفر لاش في كتابه الصادم ثقافة النرجسية الصادر عام 1979 حيث فكك ببراعة منقطعة النظير كيف أن الرأسمالية الحديثة والأيديولوجيات المرافقة لها كطروحات النسوية الراديكالية قد شنت حربا لا هوادة فيها لتجريد الأسرة من سلطتها وصلاحياتها التاريخية عبر إحلال خبراء الدولة والسوق من أطباء نفسيين وأخصائيين اجتماعيين ومستشاري علاقات محل الآباء والأمهات مما أدى إلى تدمير البنى المجتمعية التراحمية الصلبة لتعزز بدلا منها ثقافة الفردانية المتطرفة والنرجسية المرضية التي تجعل الفرد متمركزا حول ذاته ورغباته اللحظية فقط حيث تم تصوير أي تضحية من أجل الأبناء أو الأسرة

كنوع من القمع والعبودية وتم ترويج فكرة التعلق المرضي بالذات وتأليه الجسد الفردي مما أنتج أجيالا من الأفراد الهشين نفسيا والمعزولين اجتماعيا الذين يفتقدون لأي شبكة دعم أسري حقيقي ليصبحوا في النهاية زبائن دائمين لعيادات الطب النفسي وشركات الأدوية المضادة للاكتئاب وخبراء التنمية البشرية الذين يبيعون لهم سرابا جديدا تحت مسمى التعافي وحب الذات وتحقيق الاستقلالية بينما الهدف الحقيقي الخفي هو إبقاء هذا الكائن المبتور في حالة اعتمادية تامة وطفولة ممتدة خاضعة لسلطة الدولة ومؤسسات السوق بعد أن تم انتزاعه بقسوة من جذوره الفطرية المتماسكة.

وتكتمل أركان هذه الجريمة الفكرية حين نستلهم النقد اللاذع للمفكر الفيلسوف الفرنسي جاي ديبور في كتابه التأسيسي مجتمع الاستعراض الصادر عام 1967 حيث يوضح كيف تقوم الرأسمالية بامتصاص واحتواء كل حركات التمرد والاعتراض لتعيد إنتاجها وتغليفها كسلع تجارية مفرغة من أي مضمون ثوري حقيقي ليتم تحويل النسوية من حركة تطالب بالعدالة الاجتماعية إلى مجرد استعراض إعلامي ضخم وأيقونات استهلاكية تباع في الأسواق الحرة على هيئة قمصان مطبوعة بشعارات التمرد ومستحضرات تجميل تعد المشتريات بالقوة والثقة بالنفس لتصبح قضية المرأة مجرد واجهة براقة وحملات إعلانية تخفي خلفها أبشع أنواع الاستغلال الجسدي والنفسي حيث يتم إقناع المرأة عبر آلة إعلامية جبارة بأن حريتها القصوى تكمن في قدرتها على استعراض جسدها وتسليعه ومطابقتها لمعايير جمالية قاهرة ومستحيلة تتغير باستمرار لضمان دوران عجلة الاستهلاك مما يجعلها أسيرة طوعية لمنظومة اقتصادية تستنزف روحها ومالها تحت وهم التمكين النسوي الذي لا يتجاوز في حقيقته حدود القدرة الشرائية وحرية الاختيار بين علامات تجارية مختلفة في سوبر ماركت رأسمالي لا يرى في المرأة سوى بطاقة ائتمان ومادة خام قابلة للاستعمال.

ولم تكتف هذه الأيديولوجيا الشرسة بتفكيك المجتمعات الغربية من الداخل وإغراقها في وحل المادية بل تم تحويلها ببراغماتية مرعبة إلى أداة استعمارية وحصان طروادة يتم تصديره بقوة السلاح لاختراق المجتمعات الأخرى وهو ما يعرف في الدراسات الثقافية بالنسوية الاستعمارية التي تتجلى بأبشع صورها الانتهازية في التبرير الأيديولوجي لغزو أفغانستان واحتلالها في عام 2001 حيث تم توظيف قضايا المرأة الأفغانية ومعاناتها بشكل فج من قبل الإدارات الغربية ووسائل إعلامها وصناع الإجماع لتسويغ آلة القتل والدمار والاحتلال العسكري المباشر تحت شعار أخلاقي زائف يدعي إنقاذ النساء من القمع والتخلف ليصبح تحرير المرأة مبررا رسميا لقصف القرى الآمنة وقتل الأبرياء ونهب مقدرات الدول ومواردها الجيوسياسية تماما كما كان يفعل اللورد كرومر في مصر حين كان يحارب تعليم النساء في بريطانيا بينما يتباكى في خطاباته على حقوق المرأة المصرية ليطعن في الثقافة الإسلامية ويبرر بقاء الاستعمار البريطاني مما يكشف الوجه القبيح لهذه الأيديولوجيا التي لا تكترث فعليا بحياة النساء في دول العالم الثالث بل تستخدمهن كمجرد أوراق ضغط سياسية وذرائع عسكرية لتمرير أجندات الهيمنة الإمبريالية وفرض النموذج الغربي المادي بقوة النار والحديد على شعوب تمتلك مرجعياتها الحضارية المستقلة.

وعند إسقاط كل هذه التحليلات الفلسفية والتاريخية والسياسية على واقع الإنسان المعاصر والأسرة نرى دمارا شاملا يهدد بقاء المركزية الإنسانية ذاتها حيث تحولت الأسرة من ملاذ آمن وسكن روحي تتجسد فيه معاني التراحم إلى ساحة حرب مستعرة ومحكمة يومية تتصارع فيها الحقوق المادية والمكاسب الفردية بعد أن نجحت الهندسة الاجتماعية والإعلامية في شيطنة صورة الرجل وتحجيم دوره وتصويره كعدو محتمل ومضطهد دائم وتفريغ الأمومة من قداستها مما أنتج عزوفا جماعيا عن الزواج وانهيارا كارثيا في معدلات المواليد يهدد مجتمعات بأكملها بالانقراض الديموغرافي وارتفاعا جنونيا في معدلات الطلاق والتفكك الأسري ليجد الإنسان نفسه وحيدا ومكتئبا في مواجهة نظام اقتصادي لا يرحم فالمرأة المعاصرة التي تم إقناعها عبر هذه الأيديولوجيات بأن ذروة مجدها تكمن في استقلالها المادي والانخراط في صراع صفري مع الرجل تجد نفسها اليوم ترزح تحت ضغوط نفسية وجسدية لا تحتمل مطالبة بالنجاح في بيئة عمل رأسمالية قاسية ومطالبة بالحفاظ على معايير جمالية استهلاكية مستحيلة ومحرومة في الوقت ذاته من الدعم العاطفي والأسري الفطري لتنتهي هذه السرديات الكبرى بانتصار ساحق وحيد للرأسمالية التي حصلت على عمالة رخيصة ومستهلكين معزولين يسهل توجيههم وإخضاعهم مما يحتم علينا ضرورة خوض معركة وعي فاصلة وشاملة لكشف هذا التزييف الممنهج واستعادة المركزية الإنسانية التي تؤمن بالتكامل الفطري بين الرجل والمرأة وتعيد بناء الأسرة كقلعة حصينة ووحيدة قادرة على الصمود في وجه مقصلة الوعي وأوهام الحرية المدمرة التي تلتهم أرواحنا باسم التحرر.

ولتأصيل هذا النقد الفلسفي وتعميقه في كشف أبعاد المأساة الإنسانية المعاصرة يجب أن نستدعي التحليل العبقري للفيلسوف الكوري الألماني بيونغ تشول هان في كتابه المفصلي مجتمع الإرهاق حيث يكشف كيف انتقل مجتمعنا من مجتمع الانضباط والقمع الخارجي إلى مجتمع الإنجاز والاستغلال الذاتي تحت شعارات براقة مثل تحقيق الذات والتمكين وهي ذات الشعارات التي تتبناها النسوية الرأسمالية لدفع المرأة نحو سوق العمل المادي المفرط.

يرى هان أن الإنسان المعاصر بات يستغل نفسه بنفسه وبمحض إرادته متوهما أنه يمارس حريته المطلقة بينما هو في الحقيقة يحترق نفسيا وجسديا على مذبح الإنتاج والاستهلاك لتكون النتيجة الحتمية هي الاكتئاب والإنهاك العصبي وتدمير القدرة على الحب الفطري وهو ما فصله في كتابه احتضار إيروس مبينا أن الرأسمالية قتلت الرغبة الحقيقية والتواصل الإنساني العميق وحولته إلى مجرد إشباع نرجسي سريع يعزز العزلة ويدمر أي إمكانية لبناء أسرة مستقرة أو علاقة تراحمية صادقة.

وتتضافر هذه الرؤية مع النقد السوسيولوجي اللاذع الذي قدمته عالمة الاجتماع إيفا إيلوز في أعمالها وعلى رأسها حميميات باردة وصناعة الرومانسية حيث فككت ببراعة كيف قامت الرأسمالية باختراق أعمق مشاعرنا وعواطفنا لتحولها إلى سلع تخضع لمنطق الربح والخسارة تبين إيلوز كيف أن الأيديولوجيات الحديثة والنسوية الاستهلاكية جعلت العلاقات الإنسانية والزواج تخضع لمعايير عقلانية أداتية بحتة تشبه المقابلات الوظيفية وتقييمات السوق مما نزع عن الارتباط الأسري قداسته وروحانيته وجعله مجرد عقد نفعي هش قابل للإلغاء بمجرد انتهاء الصلاحية أو ظهور بديل أفضل في سوق العلاقات المفتوح وهو ما يفسر هشاشة الروابط الزوجية اليوم وسهولة التخلي عنها باسم الاستقلالية والبحث عن شغف وهمي لا ينتهي يحققه السوق ولا تحققه الفطرة.

ولا يمكن أن نتجاوز في هذا المضمار الإسهام الفكري الفذ لعالم الاجتماع زيجمونت باومان في سلسلته عن الحداثة السائلة وتحديدا في كتابه الحب السائل حيث يشخص حالة الرعب المعاصر من الالتزام والارتباط الدائم الذي تفرضه مؤسسة الأسرة.

يرى باومان أن المجتمع الاستهلاكي يعلم الأفراد التخلص السريع من الأشياء بمجرد ظهور موديلات أحدث وقد انسحب هذا السلوك الاستهلاكي البشع على العلاقات الإنسانية ذاتها بفضل السرديات التفكيكية التي تصور الروابط الدائمة كقيود تعيق الحرية الفردية ليصبح الإنسان المعاصر يحيا علاقات تتسم بالسيولة والهشاشة وسهولة الانفصال مما يترك ضحايا من الأجيال المشتتة والأطفال الذين يدفعون ثمن هذه السيولة الأخلاقية التي ترعاها المنظومة الرأسمالية لضمان بقاء الأفراد في حالة من انعدام الوزن والحاجة الدائمة للاستهلاك لتعويض الفراغ العاطفي المرعب.

وفي خضم هذا الخراب الاجتماعي والنفسي الذي خلفه تفكيك الأسرة وصناعة الفردانية النرجسية ينكشف لنا الوجه الآخر والمظلم للآلة الرأسمالية والمتمثل في خصخصة المعاناة وتسليع الألم الإنساني حيث تتجلى بوضوح أطروحات المفكر البريطاني مارك فيشر في كتابه الواقعية الرأسمالية والذي فكك فيه بعبقرية كيف يقوم النظام الرأسمالي بتحويل الأزمات البنيوية والاجتماعية الناجمة عن تفكك الأسرة وغياب الأمان إلى مجرد أمراض نفسية فردية أو اختلالات كيميائية في الدماغ ليتم إعفاء المنظومة الاقتصادية القاسية من أي مسؤولية تاريخية عن هذا الخراب وإلقاء اللوم بالكامل على الفرد المقهور مما يفتح أسواقا جديدة ومربحة لشركات الأدوية العملاقة التي تبيع ملايين الأطنان من مضادات الاكتئاب والمهدئات كحلول سحرية لواقع لا يمكن احتماله ليصبح العلاج النفسي الدوائي مجرد أداة لتكييف الإنسان مع بيئة مريضة وتدجينه لقبول ظروف عمل واستغلال غير إنسانية بدلا من السعي لتغييرها أو الثورة عليها.

ويتعمق هذا التحليل السريري للمجتمع المعاصر حين نستدعي تنظيرات عالم الاجتماع الفرنسي آلان إرينبيرغ في كتابه عناء أن تكون ذاتك حيث يشخص وبدقة كيف أصبحت الاكتئابات المتزايدة هي الضريبة الحتمية لانهيار المؤسسات التراحمية والروابط العائلية الصلبة فبعد أن تم انتزاع الفرد المعاصر من حاضنته الأسرية التي كانت توفر له المعنى والحدود الآمنة وجد نفسه مطالبا بأن يكون المبادر الدائم ورائد الأعمال لذاته في مجتمع تنافسي شرس لا يرحم الضعفاء مما أدى إلى إنهاك الذات وسقوطها تحت وطأة الشعور الدائم بالقصور والعجز عن تلبية المعايير الاستهلاكية المستحيلة ليتحول الاكتئاب هنا ليس إلى مجرد مرض عرضي بل إلى تعبير صارخ عن فشل مشروع الفردانية المطلقة الذي روجت له الحداثة والنسوية الاستهلاكية كبديل مزيف عن الدفء الأسري والتكامل الفطري بين الجنسين.

وتكتمل معالم هذه المأساة مع النقد اللاذع الذي قدمه عالم الاجتماع الأمريكي فيليب ريف في كتابه انتصار العلاج النفسي حيث أوضح كيف تم استبدال المرجعيات الأخلاقية والدينية وسلطة الأب في الأسرة بسلطة المعالج النفسي وخبير التنمية البشرية ليتحول المجتمع بأسره إلى ثقافة علاجية لا تبحث عن الحق أو الفضيلة أو الخلاص الروحي بل تبحث فقط عن التكيف النفسي وتقليل التوتر اللحظي مما يجعل الإنسان يدور في حلقة مفرغة من محاولات التشافي الذاتي التي لا تنتهي وتجعله زبونا أبديا في عيادات الطب النفسي التي تشرعن نرجسيته وتبرر تخليه عن مسؤولياته الأسرية والاجتماعية تحت مسمى حماية حدوده الشخصية والبحث عن سلامته النفسية المزعومة.

ولا يمكن إغفال الرؤية الاستشرافية المرعبة للفيلسوف الفرنسي جيل دولوز في مقالته الشهيرة ملاحظات على مجتمعات السيطرة حيث أدرك أننا ننتقل من مجتمعات الانضباط التي تعتمد على المؤسسات المغلقة كالأسرة والمدرسة إلى مجتمعات سيطرة مفتوحة وعائمة حيث لم تعد الرأسمالية بحاجة إلى سجن الإنسان ماديا بل باتت تسيطر عليه من الداخل عبر المديونية المستمرة والاستهلاك المفرط والتبعية الدوائية لتصبح الأسرة المشتتة والهشة مجرد عقدة في شبكة معلوماتية كبرى يتم التحكم فيها عبر خوارزميات التسويق والتدفقات المالية مما يجعل تفكيك الروابط الفطرية ضرورة حتمية لضمان سيولة حركة الأفراد كعناصر إنتاج واستهلاك لا يربطهم أي انتماء حقيقي سوى انتماءهم لعلاماتهم التجارية وللآلة الاقتصادية التي تستنزف أعمارهم وتتركهم في النهاية وحيدين في مواجهة مصيرهم المادي البائس.

الباب الخامس

سيولة الهوية والشذوذ وتسليع الجسد الإنساني والانحدار نحو الهاوية البهيمية

ننتقل الى تفكيك المآلات النهائية والمدمرة لمشروع الحداثة وما بعد الحداثة والمتمثلة في سيولة الهوية والشذوذ وتسليع الجسد الإنساني وتجريده من أي قداسة فطرية أو بيولوجية حيث لم تعد المعركة الرأسمالية تقتصر على استغلال جهد الإنسان في المصانع أو تفكيك أسرته لتسهيل استهلاكه بل وصلت إلى تفكيك هويته الجسدية والجنسية ذاتها وهو ما نراه يتجلى بوضوح صارخ في الطروحات التفكيكية العبثية للفيلسوفة جوديث باتلر في كتابها قلق الجندر الصادر عام 1990 حيث أسست لمفهوم أدائية النوع الاجتماعي مدعية بكل جرأة أن الذكورة والأنوثة ليست حقائق بيولوجية حتمية أو فطرية بل هي مجرد أدوار اجتماعية وتصرفات لغوية وسلوكية يتم أداؤها وتكرارها عبر الزمن حتى تبدو وكأنها طبيعية ليتم استغلال هذه النظرية الفلسفية وتوظيفها رأسماليا وسياسيا وإعلاميا بشكل بشع لمحو الحدود الفطرية والبيولوجية الصلبة وإقناع الأجيال الجديدة والهشة نفسيا بأن أجسادهم ليست هبة إلهية ذات معنى بل هي مجرد مادة خام وعجينة طيعة قابلة للتعديل والقص واللصق وفقا للأهواء اللحظية والمشاعر العابرة مما يفتح الباب واسعا أمام تدخل مبضع الجراح الرأسمالي لإعادة تشكيل هذا الجسد وتطويعه لخدمة منظومة لا تعترف بأي ثوابت.

وقد تعمدت المنظومة المادية الرأسمالية التوسع في مفهوم الهوية الجنسية وتفريخ عشرات الهويات الجندرية المبتدعة بل ودعمها تشريعيا وإعلاميا لخدمة أجنداتها الاقتصادية والسياسية الخبيثة فمن الناحية الاقتصادية يمثل هذا التشظي الهوياتي والترويج للتحول الجنسي منجما من ذهب لشركات الأدوية الكبرى والعيادات الطبية ومراكز التأهيل النفسي التي تتربح مليارات الدولارات سنويا من عمليات العبور الجنسي وجراحات البتر وتجارة الهرمونات ومثبطات البلوغ التي تجعل من الشاب أو الفتاة مريضا مزمنا ومستهلكا أبديا للعقاقير الطبية مدى الحياة فضلا عن خلق أسواق استهلاكية جديدة لا حصر لها للأزياء ومستحضرات التجميل والمنتجات الثقافية المخصصة لكل هوية فرعية مبتدعة لتتحول الهوية الإنسانية إلى مجرد علامة تجارية تباع وتشترى ومن الناحية السياسية والاجتماعية فإن تفتيت المجتمع إلى أقليات جنسية وهوياتية مجهرية ومتناحرة يضمن للنخب الحاكمة استحالة تشكل أي وعي طبقي أو تضامن مجتمعي حقيقي ضد طغيان رأس المال حيث ينشغل المقهورون والمطحونون في عجلة الإنتاج بصراعات وهمية حول الضمائر المفضلة في اللغة وحقوق استخدام دورات المياه ورفع الأعلام الملونة بدلا من الثورة على السياسات الاقتصادية والسياسية التي تفقرهم وتستعبدهم لتصبح سيولة الهوية هي المخدر الجديد الذي يضمن استمرار الخضوع الشعبي للسياسات الاستعمارية الحديثة التي تديرها الشركات العابرة للقارات.

وعندما يتم هدم المرجعية الدينية والفطرية وتصبح الرغبة الفردية المنفلتة هي الإله المعبود والمرجعية الوحيدة للأخلاق ومقياسا للحق والباطل تحت مسمى التراضي المتبادل فإن الانزلاق نحو قاع الانحطاط والعدمية يصبح حتميا ولا يمكن إيقافه وهو ما يفسر التمهيد الفكري والمؤسسي الممنهج الذي نشهده اليوم لتقبل الانحرافات القصوى والمظلمة ودمجها تحت مظلة الحرية الشخصية والتنوع فبمجرد أن تم تشريع الشذوذ الجنسي وكسر القيد الفطري فتح الباب على مصراعيه لتبرير البيدوفيليا أو اشتهاء الأطفال والنوم معهم حيث بدأت بعض الدوائر الأكاديمية والإعلامية الغربية

متأثرة بالتراث الفاسد لأبحاث ألفريد كينزي في منتصف القرن العشرين في تلطيف هذا الجرم البشع وإطلاق مصطلحات ناعمة عليه مثل الأشخاص المنجذبين للقصر لتخفيف وطأته على الوعي الجمعي تمهيدا لتطبيعه قانونيا واجتماعيا مستقبلا لأن المنظومة الرأسمالية الاستهلاكية ترى في براءة الأطفال وحمايتهم الأسرية عائقا يجب تدميره لتعجيل إدخالهم في دورة الاستهلاك الجنسي والمادي ولسحب الوصاية التربوية من الآباء بالكلية وتحويل الطفل إلى كائن جنسي منذ نعومة أظافره ليسهل اختراقه وتوجيهه وضمان ولائه المطلق للمنظومة المادية التي توفر له إشباعا لغرائزه المبكرة بعيدا عن أي رادع أخلاقي أو أسري.

ويمتد هذا الانحطاط السائل كالسرطان في جسد الإنسانية ليمحو الفروق الجوهرية والأنطولوجية بين الإنسان والحيوان عبر الترويج للزوفيليا أو حب النوم مع الحيوانات وتبرير ما يسمى باضطراب الهوية النوعية حيث يعتقد الإنسان المعاصر المنسلخ عن فطرته والمشوه نفسيا أنه حيوان أليف كالكلب أو القط ويطالب المجتمع بكل وقاحة بالتعامل معه على هذا الأساس وتوفير حقوق قانونية لهذه الانحرافات ليمثل ذلك ذروة إهانة المركزية الإنسانية ووصولها إلى الحضيض البهيمي وهذا السقوط المريع ليس مصادفة بل هو النتيجة المنطقية والفلسفية الحتمية للداروينية المادية والالحاد البحت الذي نزع عن الإنسان تكريمه الإلهي واعتبره مجرد قرد متطور أو حزمة من الخلايا العمياء التي تتخبط في كون لا معنى له فإذا كان الإنسان مجرد حيوان لا يفترق عن غيره من البهائم إلا بدرجة التطور البيولوجي فلا يوجد أي مانع فلسفي مادي يمنعه من الانحدار إلى هذا المستوى من الشذوذ والانغماس في ممارسات بهيمية تدمر ما تبقى من كرامته العقلية والروحية وتحوله إلى مسخ مشوه يعيش في غابة تقنية لا تحكمها سوى الغرائز المنحرفة.

بل إن المادية العمياء في زحفها المدمر تصل إلى أقصى درجات عدميتها وعدائها المستحكم للإنسان حين تبدأ في التمهيد للنيكروفيليا أو حب النوم مع الميتين واشتهاء الجثث حيث يعتبر الجسد الإنساني في ظل الفلسفة المادية العلمانية المجردة من أي نفحة غيبية مجرد كتلة من اللحم والكربون والخلايا التي لا تمتلك أي حرمة أو قداسة روحية بعد توقف الوظائف الحيوية مما يجعل استغلال الجثث وتدنيسها أمرا قابلا للنقاش الفلسفي والقانوني في مجتمعات فقدت بوصلتها الأخلاقية تماما حيث تسعى الرأسمالية المتوحشة إلى تسليع كل شيء من المهد إلى اللحد بل وما بعد اللحد محولة الموت ذاته إلى مساحة للاستغلال المرضي لتثبت بذلك أنها أيديولوجيا موت وعدم تستمد طاقتها من تدمير الحياة ذاتها وتفريغها من أي معنى متجاوز للمادة لتخلق إنسانا مقطوع الصلة بالسماء والأرض يتخبط في ظلمات رغباته المريضة دون أن يجد من ينتشله من هذا المستنقع لأن النظام العالمي ذاته هو من حفر هذا المستنقع وزينه له.

ولفهم الجذور الفلسفية العميقة لهذه الظواهر المرعبة والمترابطة يجب أن نستند بقوة إلى تحليلات الفيلسوف والمفكر العربي عبد الوهاب المسيري في نقده المعمق للعلمانية المادية الشاملة والداروينية الاجتماعية التي أفرغت الإنسان من نفخته الإلهية وحولته إلى مجرد حيوان اقتصادي متطور أو مادة استعمالية تخضع حصريا لقوانين السوق والمنفعة واللذة المادية حيث يرى المسيري بعبقريته النقدية أن هذا التفكيك الشامل يهدف إلى تحطيم الإنسان ككائن مركب يحمل أشواقا روحية متجاوزة واستبداله بكائن طبيعي ذي بعد واحد يسهل التحكم فيه والتنبؤ بسلوكه وتدجينه داخل شبكات الاستهلاك وهو ما يتقاطع بشكل مبهر ومخيف مع طروحات عالم الاجتماع زيجمونت باومان حول الحداثة السائلة التي أذابت كل الثوابت والمؤسسات والحدود الفطرية ليصبح الجسد ذاته سائلا وقابلا

للتشكل وفقا لمتطلبات العرض والطلب وأهواء الأيديولوجيا وهذا بالضبط ما حذر منه الفيلسوف ميشيل فوكو في تحليله للبيوسياسة أو السياسة الحيوية حيث أدركت السلطة الرأسمالية أن السيطرة الحقيقية لا تتم عبر القوانين الدستورية المجردة بل عبر اختراق أجساد المواطنين والتحكم في جنسانيتهم ورغباتهم وأمراضهم لتصبح الهوية الجنسية والانحرافات الشاذة أدوات سياسية بامتياز تستخدمها الدول الغربية الكبرى لتفكيك المجتمعات المعارضة لها وإخضاعها ثقافيا عبر منظمات حقوقية عابرة للقارات تفرض هذه الأجندات المدمرة وتدعمها بكل قوة كشرط مسبق للحصول على المساعدات أو الاندماج في المجتمع الدولي لتكتمل بذلك صورة المقصلة التي تذبح وعي الإنسان وتهدر كرامته تحت شعارات التحرر المزيفة التي لا تخدم سوى أباطرة المال وصناع الخراب العالمي الذين ينتفعون من هذا التفكك الشامل ببسط هيمنتهم المطلقة على عالم تسكنه أشباح مفرغة من أي إرادة أو هوية أو فكر نقدي يهدد عروشهم.

واتوسع من رصد التحولات الأعمق التي تجاوزت مجرد سيولة الهوية الجندرية لتصل إلى محاولة تفكيك البنية البيولوجية للإنسان من أساسها عبر ما يعرف بفلسفة ما بعد الإنسانية أو الترانس هيومانيزم التي صاغ الفيلسوف ماكس مور مبادئها في عام **1990** حيث لم يعد الجسد البشري في ظل هذه الرؤية المادية المتطرفة معبدا للروح أو تكوينا فطريا مقدسا بل أصبح مجرد آلة بيولوجية معيبة أو حزمة من البيانات التي تحتاج إلى تحديث مستمر عبر التكنولوجيا والتدخل الجراحي والكيميائي وتتضافر هذه النظرة مع أطروحات دونا هاراوي في بيان السايبورغ الصادر عام **1985** حيث دعت صراحة إلى التخلي عن الحدود الصارمة بين الإنسان والآلة والحيوان لتأسيس كائن هجين مفرغ من أي حتمية بيولوجية أو تاريخية مما مهد الطريق لتقبل فكرة أن تغيير الجنس أو الهوية ليس سوى تعديل تقني في مواصفات السلعة الجسدية لتلبية رغبات استهلاكية متغيرة وهو ما يصب مباشرة في مصلحة الرأسمالية التقنية التي تسعى لاحتكار هندسة الأجساد وتحويل البشر إلى حقول تجارب مستدامة لشركات التكنولوجيا الحيوية والطب الجيني.

ويتجلى هذا الاستعمار الجسدي بأقسى صوره في التحليل الصادم الذي قدمه الفيلسوف بول بريسيادو في كتابه مدمن التستوستيرون الصادر عام **2008** حيث صاغ مفهوم الرأسمالية الدوائية الإباحية ليؤكد أن السيطرة في عصرنا الحالي لم تعد تعتمد على المؤسسات العقابية التقليدية بل انتقلت إلى سيطرة جزيئية وكيميائية تتم عبر ضخ الهرمونات وتجارة المواد الإباحية التي تعيد تشكيل رغبات الجماهير وتخلق هويات جنسية اصطناعية تعتمد بالكامل في وجودها على استهلاك العقاقير والمنتجات الطبية مما يفسر هذا الدعم الحكومي والمؤسسي المحموم لعمليات العبور الجنسي وتوزيع مثبطات البلوغ على المراهقين حيث تتحول هذه الأجساد الغضة إلى أسواق مغلقة ومربحة مدى الحياة لصالح كارتلات الأدوية العالمية بينما يتم تخدير المجتمع بأسره عبر شاشات تضخ محتوى إباحيا يفكك الروابط العاطفية العميقة ويستبدلها بإشباع غريزي سريع يعزل الفرد عن محيطه الأسري ويجعله عبدا لغرائزه المصنعة في مختبرات السوق.

وفي سياق هذا التفكيك الممنهج لكل ما هو فطري ومقدس يتم توجيه السهام نحو الطفولة ذاتها كآخر حصون البراءة الإنسانية حيث لا يمكن فصل المحاولات المعاصرة لتطبيع البيدوفيليا أو اشتهاء الأطفال عن الجذور الفكرية للنسوية الراديكالية وتحديدا طروحات شولاميث فايرستون في كتابها جدل الجنس الصادر عام **1970** حيث دعت إلى إلغاء مرحلة الطفولة وتحرير الأطفال جنسيا من سلطة

الأسرة باعتبار أن الطفولة مجرد بناء اجتماعي قمعي ابتكره النظام الأبوي وهذه الأفكار الشاذة التي كانت تبدو هامشية في الماضي يتم اليوم إحياؤها وإعادة تدويرها عبر منظمات حقوقية ومقررات دراسية غربية تسعى لفرض الثقافة الجنسية المبكرة على الأطفال بهدف تدمير براءتهم وسحب الوصاية التربوية والأخلاقية من الآباء لتقوم الدولة الرأسمالية العميقة باحتكار تشكيل وعي الأجيال الجديدة منذ المهد وجعلهم كائنات مستباحة نفسيا وجسديا مما يسهل لاحقا استغلالهم في أسواق الاستهلاك أو تبرير الانتهاكات ضدهم تحت مسميات ناعمة مثل التراضي المبكر والأشخاص المنجذبين للقصر لتخفيف وطأتها على الوعي الجمعي وهو ما يمثل طعنة قاتلة في قلب الأسرة والمجتمع.

ولا يتوقف قطار العدمية عند هذا الحد بل ينحدر بقوة نحو محو الفوارق الأنطولوجية بين الإنسان والحيوان لتبرير الانحرافات البهيمية كالزوفيليا وهو انحدار تم التأسيس له فلسفيا عبر تيارات ما بعد الإنسانية والبيئة العميقة التي تبنت طروحات بيتر سينغر النفعية في كتابه تحرير الحيوان الصادر عام 1975 حيث تم ضرب مفهوم الاستثناء الإنساني أو التكريم البشري واعتبار الإنسان مجرد حيوان يتساوى أخلاقيا مع بقية الكائنات وفقا لقدرته على الإحساس بالألم واللذة وعندما يتم تجريد الإنسان من مركزيته الروحية ومكانته كخليفة في الأرض وتتم مساواته بالبهائم بناء على الداروينية المادية الصرفة يصبح من السهل جدا على الأيديولوجيا المعاصرة أن تبرر الشذوذ مع الحيوانات بل وتبرير اضطراب الهوية النوعية حيث يعتقد الإنسان أنه حيوان أليف ويطالب بحقوق قانونية بناء على هذا الوهم مما يؤدي إلى ارتداد البشرية إلى عصور ما قبل الحضارة حيث تسود الغرائز العمياء وتتلاشى كل الخطوط الحمراء التي تفصل بين السلوك الإنساني العاقل والانحطاط البهيمي.

وتصل المادية الرأسمالية إلى ذروة عبثيتها وعدميتها في التمهيد المبطن لقبول النيكروفيليا أو تدنيس الجثث من خلال عملية نزع القداسة التدريجي عن الموت والجسد الميت والتي بدأت ملامحها الثقافية تظهر مع معارض عوالم الجسد لعالم التشريح غونتر فون هاغنس منذ عام 1995 حيث تم تحويل الجثث البشرية إلى قطع فنية واستعراضية تباع تذاكرها للجمهور في تجسيد مرعب لتسليع الموت نفسه ففي ظل فلسفة مادية تنكر وجود الروح وتعتبر الجسد مجرد تجمع عرضي للخلايا يفقد الإنسان الميت أي حرمة أو مهابة ليصبح مجرد مادة قابلة لإعادة التدوير أو الاستغلال المادي والجنسي للمرضى النفسيين الذين تفرزهم هذه الحضارة البائسة إن هذا الانحدار ليس مجرد شذوذ فردي بل هو انعكاس لأيديولوجيا الموت التي تحكم العالم الرأسمالي والتي تستمد بقاءها من تدمير الحياة ذاتها وتجريد كل ما هو مقدس من قداسته.

وعند إسقاط كل هذه الانحرافات والفلسفات العدمية على واقع الإنسان المعاصر والأسرة تتكشف لنا كارثة حضارية غير مسبوقة حيث تقف الأسرة اليوم وحيدة ومحاصرة في مواجهة آلة دولة رأسمالية تتدخل في أدق تفاصيل التربية وتفرض قوانين تسلب الآباء حق حماية أبنائهم من هذا التلوث الفكري والجنسي لنجد أنفسنا أمام أجيال تعاني من تمزق هوياتي مرعب حيث لا يعرف الشاب أو الفتاة من هم وما هي غايتهم في الحياة بعد أن تم تشكيكهم في ثوابتهم البيولوجية والدينية ليصبح المجتمع بأسره عبارة عن ذرات متناثرة من الأفراد المكتئبين الذين يبحثون عن عزاء زائف في الاستهلاك المفرط أو الانغماس في شذوذ متطرف لا يجلب لهم سوى المزيد من الشقاء والعزلة مما يحتم علينا خوض هذه المعركة الفكرية والوجودية بكل حزم لاستعادة المركزية الإنسانية ورفض أوهام الحرية

التي حولتنا إلى سلع رخيصة في سوق النخاسة الرأسمالي الحديث وإعادة الاعتبار للأسرة والفطرة السليمة كطوق نجاة وحيد من هذا الطوفان العدمي الذي يهدد بابتلاع ما تبقى من إنسانيتنا.

في هذا الانحطاط الجسدي والهوياتي نستدعي الطرح الفلسفي المرعب للمفكر الفرنسي جان بودريار في نظريته عن الاصطناع والواقع الفائق حيث لم يعد الجسد البشري في ظل الرأسمالية المتأخرة كيانا ماديا ملموسا بل تحول إلى مجرد شاشة عرض ومجموعة من العلامات والرموز الاستهلاكية التي لا تحيل إلى أي واقع حقيقي ليتم استبدال الجنسانية الفطرية بما أسماه بودريار الإباحية الشاملة التي لا تقتصر على الأفلام بل تمتد لتشمل كل تفاصيل الحياة حيث يصبح كل شيء مكشوفا وخاضعا للفرجة والاستهلاك المفرط مما يلغي أي مساحة للسر أو الحميمية الإنسانية ويدفع المجتمع نحو حالة من التبلد الحسي التي تتطلب محفزات شاذة ومتطرفة باستمرار مثل البيدوفيليا أو الزوفيليا لكسر حالة الجليد العاطفي والملل الوجودي الذي خلفته وفرة الصور والسلع لتصبح هذه الانحرافات المظلمة مجرد محاولات يائسة ومريضة للبحث عن صدمة تعيد للإنسان المتبلد إحساسه بوجوده في عالم فقد فيه الواقع معناه تماما لصالح الوهم الرقمي والجراحي.

ويتقاطع هذا التشريح مع النقد اللاذع الذي يوجهه الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجك للأيديولوجيات الجندرية المعاصرة حيث يرى بوضوح أن سيولة الهوية والترويج اللامحدود للتحول الجنسي ليسا ثورة على النظام كما تدعي حركات ما بعد الحداثة بل هما في الحقيقة التجسيد الأسمى والنهائي للفانتازيا الرأسمالية التي ترفض أي قيود أو حدود حتمية سواء كانت بيولوجية أو طبيعية فالرأسمالية التي تسعى لفتح أسواق بلا حدود تتطلب إنسانا بلا حدود وبلا هوية ثابتة يعتقد أنه حر تماما في اختراع نفسه وتعديل جسده كأنه يشتري سيارة جديدة أو يغير ديكور منزله ليتم تسويق هذا التدمير الذاتي على أنه قمة التحرر الفردي بينما هو في جوهره خضوع مطلق لمنطق السوق الذي يحول الذات الإنسانية إلى مشروع استثماري دائم التعديل ومادة استهلاكية لا تستقر أبدا مما يضمن دوران عجلة الأرباح الطبية والتجارية إلى ما لا نهاية على حساب تمزق الإنسان وضياع استقراره النفسي.

وإذا تعمقنا في الجذور الفينومينولوجية لهذا العبث سنجد التفسير الدقيق لدى الفيلسوف الفرنسي ميشيل هنري في كتابه البربرية حيث يحذر من طغيان المعرفة العلمية المادية التي تتعامل مع الإنسان كشيء موضوعي مجرد وتلغي الجسد الحي الذي يشعر ويتألم ليحل محله الجسد العلمي الذي يمكن تقطيعه ودمجه مع الآلات أو الحيوانات أو حتى استباحته بعد الموت في ممارسات النيكروفيليا لأن العلم المادي لا يرى في الجثة سوى مادة كيميائية فاقدة للقيمة مما يعكس بربرية حديثة تسحق الحياة الداخلية للإنسان وتدمر كل ما هو مقدس وتتضافر هذه الرؤية مع نقد الفيلسوف آلان باديو الذي يرى أن هذا الانشغال الهوسي بالهويات الجنسية الفرعية وتفتيت المجتمع إلى أقليات جندرية مجهرية هو مؤامرة سياسية خبيثة تهدف إلى تدمير مفهوم الحقيقة الكلية والنضال المشترك لإلهاء الشعوب في معارك عبثية حول الأجساد والضمائر اللغوية مما يمنعهم من الالتفات إلى القضايا الحقيقية المتمثلة في الاستغلال الطبقي والظلم الاقتصادي الذي تمارسه النخب العالمية ليتم توظيف الشذوذ كأداة سياسية فعالة لتشتيت الوعي الجمعي وتفكيك أي مقاومة محتملة ضد المركزية الرأسمالية.

وتكتمل هذه اللوحة النقدية القاتمة باستدعاء مفهوم الحياة العارية للفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين حيث تقوم السلطة الرأسمالية المعاصرة بتجريد الإنسان من بعده السياسي والروحي والأخلاقي لتحيله إلى مجرد حياة بيولوجية محضة قابلة للاستباحة والتشكيل وهذا التجريد هو الذي يمهد الطريق لقبول أسوأ أنواع الانحطاط السلوكي وتمرير تشريعات تحمي هذه الانحرافات تحت ستار التنوع لأن النظام الحاكم لا يهتم بصحة المجتمع أو فطرته بل يهتم فقط بإدارة هذه الحيوات العارية وتوجيه مساراتها الاستهلاكية لتكون الأسرة هي الضحية الكبرى لهذا التوحش حيث يتم سحب كل أدوارها التاريخية في نقل القيم والأخلاق وتتحول إلى مجرد مؤسسة مستهدفة بالتفكيك اليومي من قبل جيوش من الخبراء والإعلاميين والتشريعات الدولية التي تسعى لجعل الأجيال القادمة مجرد كائنات هشة ومستباحة لا تعرف لنفسها مرجعية سوى الشاشات وقوانين السوق مما يستدعي يقظة فكرية وروحية كبرى لإيقاف هذا الانحدار السحيق نحو الهاوية البهيمية والعدمية واستنقاذ ما يمكن استنقاذه من كرامة الإنسان ومركزيته في هذا الوجود.

الباب السادس
رأسمالية المراقبة والاستعمار الخوارزمي ونهاية الإرادة الحرة

ينعطف هذا المسار الى لحظة تاريخية مفصلية وحاسمة لم ينتبه لها الكثيرون والتي وقعت في عام 2001 إبان انفجار فقاعة الدوت كوم حيث وجدت شركات التكنولوجيا الناشئة وعلى رأسها محرك البحث جوجل نفسها أمام أزمة مالية طاحنة هددت وجودها مما دفعها لاكتشاف منجم ذهب خفي لم يكن في الحسبان وهو ما أطلقت عليه الباحثة شوشانا زوبوف لاحقا اسم العوادم الرقمية أو البيانات الجانبية التي يتركها المستخدمون أثناء تصفحهم ليتم تحويل هذا الفتات الرقمي المهمل إلى ما يعرف بفائض السلوك حيث أدركت هذه الشركات أن عمليات البحث لا تكشف فقط عما يريده المستخدم بل تكشف عن نواياه ومخاوفه ورغباته الدفينة لتتأسس من هذه اللحظة أبشع منظومة استغلال في تاريخ البشرية وهي أسواق العقود الآجلة للسلوك البشري التي تباع فيها التنبؤات الدقيقة لما سيفعله الإنسان غدا أو بعد شهر لمن يدفع أكثر من شركات الإعلانات والكيانات السياسية لتنتهي تماما أسطورة أن المستخدم هو الزبون وتترسخ حقيقة مرعبة مفادها أن الإنسان بوعيه ومشاعره وأسراره قد تحول إلى مجرد مادة خام مجانية يتم استخراجها وصقلها في مصانع الذكاء الاصطناعي لتحقيق تراكم رأسمالي فاحش لم يسبق له مثيل في تاريخ الاقتصاد العالمي.

ولفهم الطبيعة الفلسفية والسياسية لهذه الهيمنة الجديدة يجب أن ندرك أننا لم نعد نواجه شمولية استبدادية تقليدية كتلك التي صورها جورج أورويل في روايته 1984 حيث يحكم الأخ الأكبر بالخوف والترويع بل نحن أمام ما تسميه زوبوف بالسلطة الذرائعية وهي سلطة لا تعتمد على القهر الجسدي أو الإرهاب البوليسي بل تعتمد على الراحة والرفاهية والتخصيص المفرط لتكون أقرب إلى كابوس ألدوس هكسلي في عالم جديد شجاع حيث يعشق العبيد عبوديتهم وتستند هذه السلطة الخوارزمية إلى التوظيف الشيطاني لنظريات المدرسة السلوكية وتحديدا أبحاث عالم النفس بي إف سكينر حول الإشراط الإجرائي حيث تم تحويل الهواتف الذكية ومنصات التواصل إلى ما يشبه صناديق سكينر الافتراضية التي يتم فيها تدريب البشر كفئران التجارب عبر نظام المكافآت المتقطعة المتمثل في الإعجابات والإشعارات مما يفرز هرمون الدوبامين باستمرار ويخلق حالة من الإدمان العصبي القهري الذي يسلب الإنسان إرادته الحرة ويجعله يتفقد شاشته مئات المرات يوميا بحثا عن جرعة جديدة من الاستحسان الاجتماعي الوهمي لتقوم الخوارزميات بتوجيه سلوكه وتعديل مسارات حياته دون أن يدرك أنه يخضع لأكبر عملية غسيل دماغ وهندسة اجتماعية في تاريخ الجنس البشري.

وتتجسد المأساة الكبرى لهذا الاستعمار الرقمي في تأثيره المدمر على مفهوم الإرادة الحرة والاستقلالية الفردية وهو ما نظّر له بوضوح المؤرخ يوفال نوح هراري في كتابه هومو ديوس الصادر عام 2016 من خلال تسليط الضوء على الديانة الجديدة التي تحكم وادي السيليكون وتعرف باسم البياناتية أو الداتيزم والتي تنظر إلى الكون بأسره كتدفق للبيانات وتعتبر الكائنات الحية بما فيها الإنسان مجرد خوارزميات بيوكيميائية وبناء على هذه الفلسفة المادية المتطرفة فإنه بمجرد أن تمتلك الشركات الرأسمالية بيانات عن الفرد أكثر مما يمتلكه هو عن نفسه وبمجرد أن تتفوق الخوارزميات المعتمدة على السيليكون في فهم مشاعر الإنسان بناء على تحليل سرعة نبضات قلبه التي ترصدها الساعات الذكية وحركة عينيه وسرعة تمريره للشاشة فإن هذه الخوارزميات ستصبح أقدر منه على

اتخاذ القرارات المصيرية بالنيابة عنه مثل اختيار شريك الحياة أو التخصص الجامعي أو الانتماء السياسي ليتم تدريجيا تجريد الإنسان من وكالته الأخلاقية والعقلية وإسقاط آخر قلاع التنوير المتمثلة في العقل البشري المستقل ليتحول الفرد إلى مجرد عقدة طرفية في شبكة معلوماتية عملاقة تفكر وتختار نيابة عنه تحت غطاء خادع من التوصيات المخصصة التي لا تمثل في حقيقتها سوى حتمية خوارزمية تلغي أي مساحة للحرية الوجودية.

أما على صعيد الأسرة التي طالما مثلت الحرم الآمن والقلعة العصية على الاختراق فقد تعرضت في ظل رأسمالية المراقبة لاجتياح غير مسبوق عبر ما يسمى بإنترنت الأشياء والأجهزة المنزلية الذكية التي تحولت إلى أحصنة طروادة تتجسس على أدق تفاصيل الحميمية الأسرية فالمساعدات الصوتية كأليكسا والتلفزيونات الذكية وحتى أجهزة مراقبة الرضع لم تصمم فقط لخدمة الأسرة بل صممت بالأساس لتكون أجهزة تنصت واستشعار دائمة تحول غرف النوم والمعيشة إلى حقول لاستخراج البيانات الدقيقة حول العادات الشرائية والمزاج العاطفي والنقاشات الزوجية مما أسقط مفهوم المجال الخاص تماما وأدى هذا الاختراق إلى ظاهرة نفسية واجتماعية خطيرة رصدتها الباحثة شيري توركل في كتابها معا ولكن وحيدون الصادر عام 2011 حيث يعيش أفراد الأسرة تحت سقف واحد ولكنهم منفصلون تماما في عوالمهم الافتراضية مما دمر لغة الحوار الفطري وحل محلها الصمت الرقمي الموحش وفقدت الأسرة قدرتها التاريخية على صياغة السردية الكبرى للأبناء بعد أن استحوذت الشاشات وتطبيقات الفيديو القصير على وظيفة التنشئة محولة الأطفال إلى رهائن لخوارزميات لا أخلاقية تبرمجهم على الاستهلاك والشذوذ وتنزعهم من جذورهم الأسرية والدينية بقوة الجذب البصري والتلاعب العصبي.

ويمتد هذا التدمير الخوارزمي ليهشم البنية المجتمعية والسياسية برمتها عبر خلق ما أسماه الكاتب إيلي باريزر في عام 2011 بفقاعات الفلتر وغرف الصدى حيث تعمل الخوارزميات على عزل كل مواطن في واقع افتراضي مفصل على مقاسه يعرض له فقط الآراء والأخبار التي توافق هواه وتؤكد تحيزاته المسبقة مما يمنع أي فرصة للحوار المجتمعي المشترك ولأن هذه الخوارزميات مبرمجة رأسماليا لتعظيم البقاء على المنصة فقد اكتشفت أن المشاعر السلبية كالغضب والكراهية والتطرف هي المحفز الأقوى لجذب الانتباه فبدأت في ترويج المحتوى المستفز والشاذ ودفع المجتمعات نحو الاستقطاب الحاد لندخل في عصر اقتصاد الغضب الذي يتم فيه تمزيق النسيج المجتمعي وتغذية الصراعات العرقية والدينية والجندرية كوقود مجاني لزيادة أرباح الشركات لتصبح المجتمعات المعاصرة غير قادرة على الاتفاق على أبسط الحقائق الموضوعية وتتحول إلى قبائل رقمية متناحرة يسهل على النخب المالية والسياسية السيطرة عليها وتوجيهها بعد أن تم تدمير الساحة العامة أو الفضاء العمومي الذي كان يجمع المواطنين يوما ما.

ولاستكمال تفكيك هذه الآلة الاستعمارية لابد من الغوص في البعد السيكولوجي الذي قدمه الفيلسوف بيونغ تشول هان في أطروحته العميقة السياسة النفسية الصادرة عام 2014 حيث يفرق بين مجتمع الانضباط القديم الذي كان يقمع الحرية وبين مجتمع الإنجاز والمراقبة الحديث الذي يستغل الحرية ذاتها فالرأسمالية المعاصرة لا تجبرك على الاعتراف بأسرارك كما كان يفعل الجلادون في العصور الوسطى بل تغويك للقيام بذلك طواعية بحجة التعبير عن الذات ومشاركة اللحظات السعيدة ليصبح الإنسان جلاد نفسه ومراقب ذاته في بانوبتيكون رقمي لا مركزي لا يحتاج إلى حراس لأن السجناء فيه يتنافسون على فضح أنفسهم وعرض حياتهم الخاصة في واجهات زجاجية شفافة بحثا عن التقييم الاجتماعي مما يحول النفس البشرية إلى مجرد كتاب مفتوح تقرأه وتكتبه خوارزميات البيانات الضخمة التي لا تترك للإنسان أي زاوية معتمة أو سرية يمكنه أن يلجأ إليها لحماية كينونته من الاستباحة لتكتمل بذلك دائرة الاستعمار التي بدأت بالسيطرة على الأرض والموارد وانتهت بالسيطرة المطلقة على النبضات العصبية والأحلام وتجريد الإنسان من حقه الفطري في النسيان أو الصمت أو التواري عن أعين السلطة الرأسمالية التي تدعي أنها تمنحه العالم بين يديه بينما هي في الحقيقة تسحب روحه وإرادته من تحت قدميه.

في سياق الاستعمار الرقمي يجب أن نستدعي التحليل العبقري للمفكر الأمريكي جوناثان كراري في كتابه المفصلي 7/24 الرأسمالية المتأخرة ونهاية النوم الصادر عام 2013 حيث يطرح أطروحة صادمة تؤكد أن الرأسمالية الخوارزمية لم تكتف باحتلال أوقات يقظتنا وعملنا بل امتدت لتستعمر آخر معاقل حريتنا البيولوجية وهو النوم وفترات الراحة ففي عالم متصل بشبكة لا تنام أبدا يتم دفع الإنسان نحو استهلاك مستمر وانتباه لا ينقطع مما يقضي على الزمن التاريخي والزمن التأملي الذي تحتاجه النفس البشرية لمعالجة أزماتها الوجودية لتصبح الأسرة المعاصرة محرومة من أوقات السكينة الليلية التي كانت تمثل مساحة للتواصل الحميمي والترابط الروحي بعد أن تم استبدالها بتصفح قهري للشاشات المضيئة في غرف النوم المظلمة مما يخلق إنسانا منهكا ومستنزفا عصبيا لا يملك طاقة للتمرد أو حتى للتفكير النقدي في واقعه البائس لأنه ببساطة إنسان محروم من الحلم البيولوجي واليقظة العقلية في آن واحد.

ويتقاطع هذا الاستنزاف الزمني مع تشريح عميق للوعي قدمه الفيلسوف الفرنسي برنار ستيغلر في نقده للسلطة النفسية أو السيكوباور حيث يرى أن التكنولوجيا الرقمية المعاصرة تمارس أبشع أنواع البرولتاريا العقلية أو إفقار العقل فكما جردت الرأسمالية الصناعية العامل من مهاراته اليدوية وحولته إلى ملحق للآلة فإن الرأسمالية الخوارزمية تجرد الإنسان اليوم من مهاراته المعرفية والذاكرية والاجتماعية وتدفعه لتفويض الذاكرة واتخاذ القرار للآلات الذكية وهو ما أسماه ستيغلر بفقدان معرفة العيش أو فن الحياة حيث لم يعد الآباء يعرفون كيف يربون أبناءهم دون اللجوء لمحركات البحث ولم يعد الأبناء قادرين على حفظ معلومة أو الاستدلال الجغرافي دون الاعتماد على الخوارزميات مما يؤدي إلى غباء اصطناعي بشري ينمو بالتوازي مع الذكاء الاصطناعي الآلي لتصبح الأجيال الجديدة فاقدة للأهلية الوجودية ومجرد كائنات تابعة تعتمد في بقائها اليومي وتفكيرها الأخلاقي على ما تمليه عليها الشاشات المصممة سلفا لخدمة النخب المتحكمة في هذه التكنولوجيا.

وإذا انتقلنا إلى البعد العاطفي والوجداني لهذا الاستعمار نجد التفسير الأدق لدى الفيلسوف الإيطالي فرانكو بيفو بيراردي في نظريته عن الرأسمالية الرمزية أو السيميوكابيتاليزم حيث يوضح كيف أن التدفق الهائل والسريع للمعلومات والصور عبر الخوارزميات يفوق القدرة البيولوجية للدماغ البشري على المعالجة العاطفية مما يؤدي إلى طفرة قاسية في الحواس البشرية حيث يفرق بيراردي ببراعة بين الاتصال الرقمي والاقتران الإنساني مبينا أننا اليوم أكثر اتصالا من أي وقت مضى عبر الألياف الضوئية ولكننا فقدنا القدرة على الاقتران الفطري الذي يتطلب لغة الجسد والنظرة والتعاطف العميق وهذا التغير يؤدي حتميا إلى تفشي القلق ونوبات الهلع والتبلد العاطفي الذي نراه يتفشى في المجتمعات الحديثة حيث يرى الشاب المعاصر آلاف المآسي عبر شاشته يوميا دون أن يرف له جفن ولكنه ينهار نفسيا إذا انقطعت عنه شبكة الإنترنت ليتحول المجتمع الأسري إلى تجمع من الأفراد المتبلدين عاطفيا تجاه بعضهم البعض والمستنفرين عصبيا تجاه شاشاتهم في مفارقة مرعبة تخدم فقط استمرارية النظام الاستهلاكي الذي يقتات على هذا الانفصال الوجداني.

ولا يمكن إغفال الإسهام النقدي الفريد للفيلسوف الفرنسي بول فيريليو مؤسس علم السرعة أو الدرومولوجيا الذي أدرك مبكرا أن السرعة هي الأداة السياسية الأقوى في يد السلطة ففي عصر الخوارزميات التي تتخذ قراراتها في أجزاء من الملي ثانية يتم إعدام الزمن الديمقراطي والزمن الأسري الذي يتطلب التأني والتداول والنقاش الهادئ فالأسرة التي كانت تجلس لتناقش قضاياها أو المجتمع الذي يتداول أفكاره تم استبدالهما بردود أفعال لحظية وانفعالات سريعة تفرضها منصات التواصل التي لا تسمح بالعمق بل تكافئ السطحية والسرعة في إطلاق الأحكام مما يولد دكتاتورية اللحظة الراهنة حيث لا يوجد ماض نتعلم منه ولا مستقبل نخطط له بل مجرد حاضر دائم ومضطرب يتم فيه توجيه الجماهير كالقطعان المذعورة عبر إشعارات الهواتف والأخبار العاجلة المصممة لإبقاء العقل في حالة طوارئ دائمة تمنعه من رؤية الصورة الكلية أو التمرد على صانعي هذه الأقفاص الرقمية.

وتتوج هذه الرؤى النقدية بكشف الغطاء عن البنية التحتية لهذا القمع من خلال أطروحات المفكر القانوني فرانك باسكوالي في كتابه مجتمع الصندوق الأسود الصادر عام 2015 حيث يسلط الضوء على اللا تماثل المرعب في موازين القوى بين المواطن الأعزل والشركات التكنولوجية العملاقة فنحن نعيش في عالم أصبح فيه الإنسان والأسرة زجاجيين وشفافين تماما أمام الخوارزميات التي تعرف عنا كل شاردة وواردة وتقيمنا ائتمانيا ووظيفيا وأمنيا بناء على بياناتنا بينما تقبع هذه الخوارزميات نفسها والشركات التي تديرها في صناديق سوداء معتمة لا يخضع مبرمجوها لأي رقابة شعبية أو ديمقراطية ولا نعرف كيف تتخذ قراراتها التي تدمر بيوتا وتشعل حروبا وتوجه أسواقا مما يمثل عودة صريحة إلى الإقطاعية ولكن في ثوب تقني حديث حيث يمتلك سادة السيليكون الأرض الرقمية ونحن مجرد أقنان عبيد نعمل مجانا لتوليد البيانات التي تزيد من ثرائهم وسيطرتهم علينا لتكون النتيجة النهائية لهذا الاستعمار الخوارزمي هي إلغاء تام لمركزية الإنسان الفاعل وتحويله إلى مجرد كائن مفعول به ومادة خوارزمية تنتظر من يبرمج مصيرها.

الباب السابع

ما بعد الإنسانية والعبث بالجينات وتأليه التكنولوجيا نهاية الإنسان الفطري

نذهب نحو أقصى درجات التطرف المادي والعدمية الفلسفية التي أفرزتها الحداثة المتأخرة حيث لم تعد الرأسمالية تكتفي باستغلال جسد الإنسان كقوة عاملة أو ككتلة استهلاكية بل وجهت أنظارها نحو الغاء هذا الجسد وتفكيك بنيته البيولوجية من الأساس عبر الأيديولوجيا الأخطر في القرن الحادي والعشرين والمعروفة بحركة ما بعد الإنسانية أو الترانس هيومانيزم التي صاغ مصطلحها لأول مرة عالم الأحياء التطوري جوليان هكسلي في عام 1957 ممهدا الطريق لفلسفة ترى أن الطبيعة البشرية ليست غاية مقدسة ولا تصميما نهائيا بل هي مجرد مرحلة تطورية بائسة ومليئة بالعيوب البيولوجية التي يجب تجاوزها عبر التكنولوجيا ليتحول الجسد البشري في هذا المنظور من هبة إلهية تحمل كرامة فطرية إلى مجرد مسودة أولية أو جهاز عتيق يحتاج إلى ترقيات مستمرة وهو ما بلوره الفيلسوف نيك بوستروم في إعلانه عن القيم العابرة للإنسانية عام 2005 حيث دعا صراحة إلى حق الفرد في تعديل طبيعته البيولوجية لزيادة قدراته المعرفية والجسدية وإطالة عمره إلى ما لا نهاية لتتحول هذه الدعوات الفلسفية إلى مشاريع رأسمالية عملاقة تحتكرها مختبرات وادي السيليكون التي تنظر إلى الموت ليس كحقيقة وجودية أو قدر إلهي بل كمجرد خلل تقني يمكن إصلاحه عبر خوارزميات الهندسة الوراثية والنانو تكنولوجي مما يمثل ارتدادا مرعبا إلى الغنوصية القديمة التي كانت تحتقر الجسد المادي وتعتبره سجنا للروح ولكنها تعود اليوم في ثوب تقني يعتبر الجسد اللحمي سجنا للعقل ويطمح إلى تفريغ الوعي البشري وتحميله على خوادم سحابية من السيليكون في محاولة يائسة ومغرورة لتأليه الإنسان وصناعة خلود مادي زائف يقطع كل صلة للسماء بالأرض.

وتتجسد الكارثة الكبرى لهذا العبث الوجودي في الطفرة التي أحدثتها تقنية التعديل الجيني كريسبر كاس 9 التي ظهرت عام 2012 وجعلت من قص ولصق الحمض النووي البشري عملية سهلة وقابلة للتسويق التجاري مما أدى إلى بعث واحد من أبشع الكوابيس في تاريخ البشرية وهو علم تحسين النسل أو الإيوجينيا ولكن في ثوب رأسمالي ناعم وهو ما تصدى له الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس في كتابه التأسيسي مستقبل الطبيعة الإنسانية الصادر عام 2001 حيث حذر بشدة مما أسماه تحسين النسل الليبرالي فبينما كانت الأنظمة الشمولية كالنازية تفرض تحسين النسل بقوة الدولة القهرية لإنتاج عرق نقي فإن الرأسمالية المعاصرة تفرضه عبر آليات السوق الحر ورغبات المستهلكين حيث يتم إقناع الآباء والأمهات بأن من حقهم بل ومن واجبهم اختيار الصفات الوراثية لأبنائهم من كتالوجات العيادات الطبية لتحديد لون العيون ومستوى الذكاء والقدرات العضلية قبل زرع الأجنة مما يحول الطفل من هبة فطرية وعطية ربانية لها استقلاليتها الأخلاقية إلى مجرد منتج مصنع أو سلعة خاضعة لمواصفات الجودة التي يحددها السوق وهو ما يدمر العلاقة التراحمية بين الآباء والأبناء لأن الحب الأبوي الفطري المشروط بالقبول المطلق للطفل كما هو سيتحول إلى حب مشروط بمدى تطابق هذا الطفل مع المواصفات الجينية التي دفع الآباء أموالا طائلة لشرائها مما يسلب الأجيال القادمة حريتها في كتابة سيرتها الذاتية لأنها ستولد مبرمجة سلفا وفقا لأهواء جيل سابق خضع بالكامل لأيديولوجيا الكمال المادي والاستهلاك البيولوجي.

ويمتد هذا النقد الفلسفي ليلامس صميم البنية السياسية والاجتماعية عبر التحذير المروع الذي أطلقه المفكر وعالم السياسة فرانسيس فوكوياما في كتابه مستقبلنا ما بعد البشري الصادر عام 2002 حيث اعتبر أن أيديولوجيا ما بعد الإنسانية هي الفكرة الأكثر خطورة في العالم لأنها تهدد بنسف الأساس الفلسفي والأخلاقي لمفهوم المساواة بين البشر وهو المبدأ الذي قامت عليه كل الشرائع والدساتير الحديثة فإذا أصبح الذكاء الخارق والصحة المطلقة والمناعة ضد الأمراض بل وإطالة العمر سلعا تباع وتشترى في الأسواق الطبية فإن النخب الرأسمالية الفاحشة الثراء ستقوم بترقية أبنائها بيولوجيا بينما سيبقى الفقراء والمهمشون على طبيعتهم البشرية العادية مما سيخلق لأول مرة في التاريخ تفاوتا ليس في الثروة أو السلطة فحسب بل تفاوتا بيولوجيا مرعبا يحول المجتمع إلى طوائف وراثية مغلقة أو أنواع بيولوجية مختلفة لا تشترك في نفس الطبيعة الإنسانية لتصبح النخب الحاكمة أقرب إلى أنصاف آلهة بينما تنحدر الطبقات الكادحة إلى مستوى بيولوجي أدنى يبرر استعبادهم أو حتى التخلص منهم بوصفهم كائنات غير فعالة في اقتصاد لا يعترف إلا بالكفاءة الخوارزمية ليكون هذا العبث الجيني هو المسمار الأخير في نعش العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي سقطت ضحية لغطرسة العلم المادي الخالي من أي رادع ديني أو أخلاقي.

وتصل هذه الغطرسة المادية إلى ذروتها في التنظيرات الخيالية التي يروج لها مهندسو التكنولوجيا مثل راي كورزويل في كتابه التفرد قريب الصادر عام 2005 حيث يبشر بلحظة التفرد التكنولوجي التي سيتفوق فيها الذكاء الاصطناعي على الذكاء البشري ويدمج معه بشكل كامل ليصبح الإنسان آلة والآلة إنسانا وهو ما يتقاطع مع طروحات المؤرخ يوفال نوح هراري في كتابه هومو ديوس أو الإنسان الإله الصادر عام 2016 والذي يقرأ فيه مآلات الرأسمالية التقنية التي تسعى لتحويل الإنسان من كائن يبحث عن المعنى إلى كائن يبحث عن القوة المطلقة والخلود محذرا من ديانة وادي السيليكون الجديدة التي تعبد البيانات وتؤمن بأن الخوارزميات هي محرك الكون الوحيد وفي ظل هذا التأليه الأعمى للتكنولوجيا يتم تسخيف كل المعتقدات الروحية والدينية واعتبارها خرافات عتيقة بينما يتم تقديم العلم التجريبي كدين بديل لا يقبل الشك ليتعرض الإنسان المعاصر لأكبر عملية غسيل دماغ تقنعه بأن الخلاص لن يأتي من السماء بل سيأتي من التحديثات البرمجية والرقائق الإلكترونية الدقيقة المزروعة في قشرته الدماغية وهي رؤية تفكيكية مرعبة تشخصها ببراعة نقدية كتابات عالم الاجتماع ديفيد لو بروتون وتحديدا في كتابه وداعا للجسد الصادر عام 1999 حيث يرصد حالة الكراهية العميقة التي تكنها الحداثة للجسد اللحمي الهش والضعيف القابل للمرض والشيخوخة مما يدفعها لمحاولة استبداله بأعضاء اصطناعية وأطراف معدنية في سعي محموم للهروب من الشرط الإنساني المحدود والذي يمثل في جوهره هروبا من حقيقة الخالق الذي اقتضت حكمته أن يخلق الإنسان ضعيفا ليظل مرتبطا بخالقه عبر العبادة والافتقار.

أما الإسقاط الأكثر تدميرا ووحشية لهذا الانحراف التكنولوجي فيقع بشكل مباشر على مؤسسة الأسرة والأمومة التي تتعرض لحرب استئصال حقيقية عبر تطوير تقنيات التكوين الجنيني خارج الرحم أو ما يعرف بالأرحام الاصطناعية الإكتوجينيسيس حيث تسعى الرأسمالية التقنية متواطئة مع النسوية الراديكالية لفك الارتباط البيولوجي والوجداني بين المرأة وعملية الإنجاب تحت شعار تحرير جسد المرأة من عبء الحمل والولادة لتقوم المصانع والمختبرات بتفريخ الأطفال في حواضن زجاجية يتم فيها مراقبة نموهم عبر شاشات رقمية مما يضرب في مقتل واحدة من أقدس وأعمق الروابط الروحية والبيولوجية في الوجود وهي رابطة الأمومة التي تتشكل عبر نبض القلب المشترك والدم والآلام لنجد

أنفسنا أمام أجيال من الأيتام البيولوجيين الذين لم يعرفوا دفء الأرحام ولا أصوات الأمهات بل عرفوا برودة المعامل وأنابيب التغذية الاصطناعية لتكتمل أركان المأساة بتحويل الإنجاب إلى خط إنتاج صناعي خاضع لحسابات التكلفة والعائد مما يؤدي إلى تفكيك الأسرة بشكل نهائي ومسح دورها التاريخي في حفظ النوع الإنساني وتوريث القيم ليصبح الإنسان الفرد معزولا تماما منذ لحظة إخصابه وحتى وفاته لا ينتمي لأب ولا لأم بل ينتمي للشركة التكنولوجية التي صممته وصنعته والدولة التي ترعاه كمورد بشري قابل للاستخدام ليمثل هذا السيناريو النهاية التراجيدية لمشروع الحداثة المادية الذي بدأ بوعد تحرير الإنسان في عصر التنوير لينتهي به المطاف إلى تحويله إلى كائن هجين مفرغ من إنسانيته ومقطوع الجذور مسخ يبحث عن روحه الضائعة في أكواد البرمجة وشبكات السيليكون فلا يجد سوى العدم المادي الذي يبتلعه بصمت.

نستحضر التحليل العبقري والمبكر للفيلسوف الألماني غونتر أندرس في كتابه التأسيسي تقادم الإنسان الصادر عام 1956 حيث صاغ مصطلحا بالغ الخطورة والأهمية أسماه الخجل البروميثي والذي يفسر الدوافع النفسية الخفية وراء هوس الإنسان المعاصر بتعديل جسده ودمجه بالآلات إذ يرى أندرس أن الإنسان الحديث في ظل الثورة الصناعية والتقنية المتوحشة قد أصيب بعقدة نقص حادة ومخيفة تجاه الآلات التي صنعها بنفسه فهو يخجل من كونه كائنا مولودا من لحم ودم وليس مصنوعا بدقة هندسية ومحسوبة كالأجهزة المعقدة التي تحيط به مما يجعله ينظر إلى جسده الفطري بوصفه كيانا معيبا وبطيئا وقابلا للعطب والمرض ليتحول هذا الخجل الوجودي إلى دافع مرضي للانتقام من الطبيعة البشرية ومحاولة محوها بالكامل عبر استبدال الأعضاء الحية بقطع غيار ميكانيكية ورقائق إلكترونية في سعي محموم للتطابق مع الآلة المعبودة وهو ما يعكس هزيمة نفسية ساحقة للإنسان الذي تخلى عن تكريمه الرباني واستسلم لعبودية أشيائه المصنوعة لتصبح حركة ما بعد الإنسانية في جوهرها ليست حركة تقدم نحو المستقبل كما يروج لها إعلاميا بل هي حركة ارتداد وانتحار وجودي تعبر عن احتقار الإنسان لذاته وللخالق الذي صوره في أحسن تقويم وللفطرة التي أودعها فيه.

ويتلاقى هذا التشريح النفسي مع الرؤية الفلسفية الثاقبة للمفكرة حنة أردنت في كتابها الخالد الوضع البشري الصادر عام 1958 وتحديدا في تحليلها لدوافع إطلاق أول قمر صناعي بشري حيث رصدت أردنت أن الفرحة الغربية والتهليل العالمي بتلك اللحظة لم يكن مجرد احتفاء بانتصار علمي بل كان تعبيرا عن رغبة دفينة ومظلمة للهروب من السجن الأرضي والتمرد على الوضع البشري المحدود الذي فرضه الله على البشر فالرغبة في غزو الفضاء والعبث بالجينات وتصنيع الحياة في المختبرات هي امتداد لنفس النزعة الرافضة لفكرة الهبة أو العطية الإلهية حيث يرفض الإنسان الرأسمالي المعاصر أن يكون مجرد متلق للحياة ويسعى جاهدا لأن يكون هو المانح والخالق لها ليتخلص من أي شعور بالارتباط أو المديونية للخالق أو للطبيعة وهذا التمرد الأنطولوجي هو الوقود الذي يحرك مختبرات وادي السيليكون اليوم التي لا تبحث عن علاج الأمراض بقدر ما تبحث عن تحطيم الحدود البيولوجية كالموت والشيخوخة ليعلن الإنسان نفسه إلها متوجا على عرش العدم المادي مما يمهد لكارثة حضارية تقتلع الإنسان من جذوره وتتركه معلقا في فراغ تقني لا يمتلك فيه أي مرجعية سوى غرائزه الموجهة من قبل الشركات الاحتكارية.

وفي سياق تفكيك أسطورة التطور التكنولوجي والسيطرة على الطبيعة يقفز إلى الواجهة النقد المبكر والعميق الذي قدمه المفكر والكاتب سي إس لويس في كتابه إبطاء الإنسان أو إلغاء الإنسان الصادر عام 1943 حيث فكك ببراعة وهم السيطرة المطلقة على الطبيعة مبينا أن ما يسمى بانتصار الإنسان على الطبيعة عبر التكنولوجيا الحيوية والعبث الجيني هو في حقيقته انتصار لقلة قليلة من البشر على بقية الجنس البشري باستخدام الطبيعة كأداة قمع فبدلا من أن تكون التكنولوجيا وسيلة لخدمة الإنسانية كافة ستتحول إلى أداة حصرية في يد طبقة صغيرة من المهندسين الوراثيين والسياسيين الرأسماليين لإعادة تشكيل الأجيال القادمة وهندسة غرائزهم وأفكارهم وحتى أعمارهم مما يعني الإلغاء الفعلي لمفهوم الطبيعة البشرية المشتركة لتصبح البشرية منقسمة بين فئة مهندسة متحكمة وفئة مقهورة تم التلاعب بجيناتها سلفا لتكون مطيعة وخاضعة لمتطلبات السوق لتنتهي بذلك أسطورة الحرية والديمقراطية في أبشع ديستوبيا عرفها التاريخ البشري حيث يتم قمع التمرد قبل أن يولد أصلا عبر كتم الجينات المسؤولة عن الوعي الحر أو التساؤل الفلسفي ليتم استنساخ أجيال من العبيد الراضين بعبوديتهم البيولوجية المبرمجة مسبقا.

وتمتد هذه التداعيات الكارثية لتضرب صميم مؤسسة الأسرة وعلاقة الآباء بالأبناء وهو ما شخصه بدقة الفيلسوف المعاصر مايكل ساندل في كتابه ضد الكمال أخلاقيات عصر الهندسة الوراثية الصادر عام 2007 حيث يرى ساندل أن السعي نحو تصميم أطفال حسب الطلب يدمر أخلاقيات العطية المفتوحة أو الحياة كهدية غير مشروطة فالتربية الفطرية تقوم بالأساس على تقبل الطفل بكل مفاجآته وعيوبه مما ينمي في الأسرة والمجتمع قيم التواضع والرحمة والتضامن الإنساني ولكن مع دخول منطق السوق والهندسة الوراثية تتحول الأمومة والأبوة إلى ممارسة للسيطرة المفرطة والغطرسة التكنولوجية حيث يتحول الطفل إلى مشروع استثماري يجب أن يلبي طموحات والديه أو الشركة المصممة مما يولد ضغوطا نفسية ساحقة على الأبناء المطالبين بأداء وظيفي وعقلي مثالي يتناسب مع حجم الأموال التي استثمرت في تعديلهم الجيني لتتحول الأسرة من حضن دافئ يقبل النقص الإنساني إلى مصنع قاسي لا يرحم الضعفاء أو غير المعدلين مما يمهد الطريق لانتشار القسوة المؤسسية واختفاء قيم التعاطف وتفكك الروابط الدموية التي سيحل محلها عقود جينية تخضع لقانون العرض والطلب.

ولاستيعاب حجم الاستباحة المادية للجسد البشري يجب إدراج النقد الصاعق الذي قدمه الفيلسوف الفرنسي جان بودريار في كتابه الوهم الحيوي حيث تناول قضية الاستنساخ البشري والعبث بالجينات ليس فقط كجريمة أخلاقية بل كنهاية للجسد كحدث فريد لا يتكرر إذ يرى بودريار أن الاستنساخ والهندسة الوراثية يحولان الإنسان من كائن يمتلك أصالة وروحا إلى مجرد صيغة أو كود معلوماتي يمكن نسخه وتكراره إلى ما لا نهاية مما يقتل فكرة الفردانية الحقيقية التي تغنت بها الحداثة ويحيل المجتمع إلى نسخ كربونية مكررة لا تحمل أي سر وجودي لتصبح الأجساد مجرد شاشات عرض شفافة تم تجريدها من أي بعد غيبي أو سري وهو ما يتطابق مع تحليلات الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين الذي حذر من أن تحويل الإنسان إلى مجرد معطيات بيولوجية وجينية يجعل منه حياة عارية قابلة للاستباحة المطلقة من قبل السلطة الحيوية التي يمكنها أن تقرر من يستحق الحياة ومن يجب إعدامه جينيا أو تعديله ليناسب مقاييس النظام الرأسمالي الحاكم مما يلغي تماما أي حصانة قانونية أو دينية للإنسان في مواجهة هذه الطغمة العلموية.

ولا تكتمل هذه اللوحة النقدية العميقة إلا بالاستعانة بتحليلات الفيلسوف الفرنسي الماركسي جاك إلول في كتابه النظام التقني الصادر عام 1977 حيث أكد أن التقنية لم تعد مجرد أداة محايدة يمكن توجيهها للخير أو للشر كما يزعم المروجون لها بل أصبحت نظاما شموليا مستقلا بذاته يمتلك قوانينه الخاصة التي تفرض نفسها على المجتمع وتجبره على التكيف معها فالتقنية لا تقبل أي قيود أخلاقية أو دينية لأن منطقها الوحيد هو الكفاءة والسرعة والإنتاجية القصوى مما يجعل العبث بالجينات ودمج الإنسان بالآلة حتمية تقنية لا يمكن إيقافها بمجرد المناشدات الأخلاقية لأن النظام الرأسمالي الذي يمول هذه الأبحاث لن يتخلى أبدا عن أرباحها الفلكية المحتملة وهو ما يتوافق تماما مع تحذيرات الفيلسوف بول فيريليو من ظاهرة الاستعمار الداخلي أو الإندوكولونياليزم فبعد أن استعمرت القوى الرأسمالية أراضي الكوكب وفضاءاته الخارجية عبر الأقمار الصناعية عادت لتستعمر فضاءات الإنسان الداخلية عبر زرع الرقائق الإلكترونية في الأدمغة وتلويث الأجساد بالنانو تكنولوجي ليصبح الجسد البشري هو الساحة الأخيرة للاستعمار المادي الذي لا يكتفي بمراقبة الإنسان من الخارج بل يسعى لبرمجته والتحكم في نبضاته الكيميائية من الداخل محولا إياه إلى محطة استقبال وإرسال في شبكة إنترنت الأجساد لتختتم بذلك قصة الإنسان الفاعل والمستخلف في الأرض وتبدأ قصة الكائن المستعبد والمخترق بيولوجيا ومعرفيا مما يستدعي يقظة روحية وثورة فكرية شاملة لإنقاذ ما تبقى من كرامتنا الفطرية وإعادة ترميم الأسرة والمجتمع كحائط صد أخير قبل أن تلتهمنا ماكينة ما بعد الإنسانية إلى الأبد.

الباب الثامن
فلسفة المقاومة لاستعادة المركزية الإنسانية والسيادة الفطرية

الانتقال الضروري والجذري من مرحلة التشريح والتفكيك لبنى الهيمنة المادية إلى مرحلة التأسيس والبناء لمشروع المقاومة الوجودية حيث لا يمكن للإنسان المعاصر أن يستعيد ذاته المسلوبة بمجرد إدراك حجم الخراب المحيط به بل يجب عليه صياغة استراتيجية انطولوجية شاملة تعيد الاعتبار للمركزية الإنسانية الربانية في مواجهة طوفان التشييؤ والسيولة.

تبدأ فلسفة المقاومة هذه بما يمكن تسميته السيادة المعرفية والوعي النقدي الجذري الذي يتجاوز مجرد رفض المخرجات الرأسمالية إلى نقد المقدمات الفلسفية التي قامت عليها الحداثة المادية حيث يبرز هنا دور "المنهج الفطري" في التفكير كأداة لاسترداد العقل من أسر العقلانية الأداتية التي حذر منها أدورنو وهوركهايمر قديما إن استعادة السيادة تبدأ برفض "الاستعمار الخوارزمي" للانتباه من خلال ممارسة ما يسميه الفيلسوف برنار ستيغلر بالرعاية النفسية والتقنية الواعية حيث يتعين على الإنسان أن يحول التقنية من أداة للسيطرة والتبليد إلى أداة للتحرر المعرفي عبر فرض مسافات نقدية وزمنية تفصله عن ضجيج الشاشات وتدفقات البيانات المستمرة لاستعادة القدرة على التأمل العميق الذي هو أصل كل فعل إنساني حر ومبدع بعيدا عن ردود الأفعال الغريزية التي تبرمجها الخوارزميات.

وتنتقل المقاومة من حيز الفرد إلى حيز الجماعة عبر إعادة الاعتبار للأسرة بوصفها "الحصن البيوسياسي" الأخير والوحيد القادر على صد هجمات الهندسة الاجتماعية فالأسرة في هذا السياق ليست مجرد وحدة اجتماعية للتعايش بل هي كيان سياسي وأخلاقي مضاد لمركزية الدولة والسوق حيث يجب تحويل الأسرة إلى فضاء "للنزع التسليع" من خلال إحياء قيم التراحم والتكافل الفطري التي ترفض منطق المنفعة والتبادل المادي البحت.

المقاومة الأسرية تتطلب شجاعة في رفض السرديات النسوية التفكيكية والعودة إلى "التكامل الوظيفي" القائم على المودة والسكينة الربانية وهو ما يمثل تنفيذا عمليا لأطروحات كريستوفر لاش في ضرورة حماية المجال الخاص من تغول الخبراء ومؤسسات السوق إن الأسرة المقاومة هي تلك التي تنجح في توريث الهوية الصلبة لأبنائها وتحصينهم ضد سيولة الهوية والشذوذ من خلال بناء نظام تعليمي وقيمي مواز داخل المنزل يعيد ربط الأطفال بذاكرتهم التاريخية وجذورهم العقدية مما يجعلهم عصيين على التدجين داخل ماكينات صناعة الإجماع العالمية التي تسعى لتحويلهم إلى ذرات معزولة ومستهلكين هجينين بلا هوية.

وفي مواجهة العدمية التكنولوجية وأيديولوجيا "ما بعد الإنسانية" تبرز أهمية "فلسفة الفناء والقبول بالحدود البشرية" كفعل مقاوم ضد الغطرسة التقنية التي تسعى لتأليه الإنسان وتعديله جينيا حيث يجب استعادة مفهوم "التكريم الإلهي" الذي يرى في الضعف والمرض والموت حقائق وجودية تمنح للحياة معناها وعمقها الأخلاقي والروحي.

إن المقاومة هنا تكمن في رفض تسليع الجسد والوقوف بحزم ضد تجارة الهرمونات وعمليات العبور الجنسي والعبث بالشيفرة الوراثية تأكيدا على أن الإنسان "عطية" وليس "منتجا" خاضعا للتطوير الفني وتتجسد هذه المقاومة في تبني نمط حياة "البطء الحضاري" لمواجهة سرعة الرأسمالية القاتلة التي تحدث عنها بول فيريليو فالمقاومة هي استعادة الزمن الإنساني الهادئ المخصص للعبادة والقراءة والتربية والتواصل البصري الحقيقي بعيدا عن سرعة الألياف الضوئية التي تسحق الروح وتحول الإنسان إلى مجرد نبضة كهربائية في شبكة لا تنام.

أما الركيزة الأعمق لطوق النجاة فهي "المرجعية الغيبية والمركزية الربانية" التي تمثل الحصن المنيع ضد السقوط في مستنقعات الباطنية الحديثة والإلحاد الروحي وسراب علوم الطاقة فالمقاومة الحقيقية تبدأ بقطع كل صلة بدجل "العصر الجديد" والعودة إلى التوحيد الخالص الذي يحرر الإنسان من عبودية الأشياء وعبودية الذات النرجسية إن استعادة المعنى المتجاوز للمادة هي التي تمنح الإنسان القدرة على الصمود في وجه الإغراءات الاستهلاكية والضغوط الأيديولوجية لأن الفرد المرتبط بالمطلق يمتلك معيارا ثابتا للحق والباطل لا يتأثر بسيولة الموضات الفكرية أو ترغيب الحكومات وترهيبها.

المقاومة الروحية تعني إحياء مفهوم "الاستخلاف" بدلا من "الاستهلاك" حيث يدرك الإنسان أن وجوده في الأرض غائي ومسؤول وليس عبثيا وماديا مما يدفعه لحماية فطرته وفطرة من يعول من كل أشكال التلوث الأيديولوجي والجنسي والتقني الذي يهدف لمحو إنسانيته وإحالته إلى كائن بهيمي لا هم له سوى إشباع غرائزه المصنعة سلفا في مختبرات الرأسمالية المتوحشة.

الخاتمة

بوصولنا إلى ختام هذا التفكيك المنهجي لبنية المنظومة المادية والسياسات الأيديولوجية المعاصرة تتضح لنا معالم الهندسة العكسية التي مورست على وعي الإنسان لتحويله إلى مجرد وحدة وظيفية طيعة في عجلة الاستهلاك الرأسمالي لقد رأينا كيف بدأت المأساة مع الرأسمالية المتوحشة وكيف تحولت التقنية من وعد بالتحرر إلى قفص حديدي وخوارزميات تراقب أنفاسنا وتصوغ أحلامنا وتوجه رغباتنا نيابة عنا لنقف بوضوح أمام حقيقة موضوعية تؤكد أن ما تم تسويقه لنا تحت مسميات براقة مثل الحرية والتمكين لم يكن سوى استعباد طوعي يسوق البشرية المعاصرة نحو ديستوبيا من التشييء والاغتراب وفقدان المعنى.

لقد أدركنا من خلال فصول وأبواب هذا الكتاب أن الهدف الأسمى والمخفي لهذه المنظومة الاستعمارية الحديثة لم يكن يوما مجرد السيطرة الاقتصادية أو مراكمة الأرباح بل كان تفكيك المركزية الإنسانية ذاتها وضرب الفطرة السليمة في مقتل عبر هندسة اجتماعية خبيثة استهدفت مؤسسة الأسرة بوصفها الحصن الأخير الذي يحمي الفرد من تغول السوق فتم توظيف النسوية الراديكالية لتمزيق التكامل الفطري بين الرجل والمرأة وتمت إشاعة سيولة الهوية والشذوذ والانحرافات البهيمية المظلمة لمحو أي حدود أخلاقية بل ووصل الغرور المادي إلى حد محاولة تغيير الجينات وتأليه التكنولوجيا في مشاريع ما بعد الإنسانية وكل هذا الخراب يتم تمريره عبر آلة إعلامية ناعمة تسحق التفكير النقدي وتغرق المجتمع في ترفيه مبتذل لا يورث في النهاية إلا التيه والاكتئاب والانتحار البطيء.

لكن هذه الصورة القاتمة وهذا التشريح القاسي للواقع لم يكن يوما غاية هذا العمل أو هدفه النهائي بل كان تشخيصا لابد منه لوصف العلاج واستعادة زمام المبادرة فاليوم ونحن نقف على حافة هذا المنعطف الحضاري والتاريخي الخطير تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كبرى لا تقبل التأجيل أو التخاذل لرفض هذه المقصلة التي تذبح كرامتنا كل يوم فالمقاومة الحقيقية تبدأ من داخلك أنت أيها القارئ حين تقرر بشجاعة استرداد سيادتك المعرفية وتطهر عقلك من نفايات الاستهلاك وتعود لبناء أسرتك على أسس متينة من المودة والرحمة إنها معركة وعي فاصلة تتطلب منا التمسك بمرجعيتنا الغيبية والربانية كطوق نجاة وحيد يقينا من سيولة هذا العصر ويثبت أقدامنا في مواجهة عواصف العدمية المادية التي لا ترحم الضعفاء أو المترددين.

إننا في هذه المواجهة المصيرية لا نواجه قدرا إلهيا محتوما لا يمكن رده بل نواجه أيديولوجيا مادية باطلة تتغذى في الأساس على غفلتنا واستسلامنا وتفرقنا ومتى ما استيقظت الفطرة في النفوس واعتصم الإنسان بحبل اليقين وتسلح بالمعرفة النقدية الكاشفة فإن كل هذه البنى الزائفة والهياكل الخوارزمية ستنهار حتما أمام صلابة الحق وكما قال الله عز وجل في كتابه الكريم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق فليكن هذا الكتاب زادا لك في طريق الوعي وسلاحا فكريا تفكك به أوهامهم وأصنامهم الحديثة لنعيد معا بناء إنسان حر وكريم ومستخلف يستمد قيمته ومعناه من خالقه العظيم لا من شاشات الهواتف ولا من سوق النخاسة الاستهلاكي الحديث.

المصادر والمراجع

مصادر ومراجع الباب الأول: المادية الرأسمالية وصناعة الاحتياجات الزائفة

- كارل ماركس في كتابه "مخطوطات عام 1844 الاقتصادية والفلسفية" وهو المرجع الأساسي لفهم نظرية الاغتراب وتشييء الإنسان وتسليعه في ظل النظام الرأسمالي.
- ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" وهو المرجع المحوري لفهم تحول العقلانية الغربية إلى قفص حديدي مادي.
- هربرت ماركوزه في كتابه "الإنسان ذو البعد الواحد" لتفكيك آليات القمع الناعم وصناعة الحاجات الزائفة في المجتمع الصناعي.
- رينيه جينون في كتابه "أزمة العالم الحديث" لفهم الانحطاط الحضاري الناجم عن طغيان الكم والتخلي عن المركزية الروحية.
- إدوارد بيرنيز في كتاباته وتطبيقاته عن الدعاية وهندسة الإجماع التي أسست لاستغلال التحليل النفسي في توجيه رغبات الجماهير الاستهلاكية.

مصادر ومراجع الباب الثاني: مدرسة فرانكفورت والنقد الشامل للسيطرة التقنية

- تيودور أدورنو وماكس هوركهايمر في كتابهما العمدة "جدل التنوير" لفهم كيف تحول العقل التنويري إلى أداة للسيطرة القمعية.
- تيودور أدورنو في دراساته "النجوم تهبط إلى الأرض" وأطروحات ضد التنجيم لتشريح توظيف الرأسمالية للخرافة والروحانيات الزائفة.
- إريك فروم في كتابيه "الهروب من الحرية" و "أن تملك أو أن تكون" لتحليل القلق الوجودي واستبدال كينونة الإنسان بشهوة الاستهلاك.
- فالتر بنجامين في مقاله "العمل الفني في عصر الاستنساخ الآلي" لرصد فقدان الهالة الروحية وتسليع الجماليات.
- يورغن هابرماس في نظرية "الفعل التواصلي" لنقد طغيان العقلانية الأداتية على التواصل الإنساني الفطري.
- زيجمونت باومان في كتابه "الحداثة السائلة" كمرجع أساسي لفهم هشاشة المؤسسات الصلبة وتحولها لسيولة استهلاكية.
- جان بودريار في كتابيه "مجتمع الاستهلاك" و "المصطنع والواقع الفائق" لتفكيك تحول الواقع إلى مجرد استعراض للعلامات والرموز الوهمية.

مصادر ومراجع الباب الثالث: الأيديولوجيا وتزييف الوعي لتبرير الاستعمار

- أنتونيو غرامشي في "دفاتر السجن" لتأصيل مفهوم الهيمنة الثقافية وكيفية سيطرة النخب على وعي الجماهير.
- نعوم تشومسكي وإدوارد هيرمان في كتاب "صناعة الإجماع" لكشف آليات التلاعب الإعلامي وتوجيه الرأي العام لتبرير الجرائم الاستعمارية.
- ميشيل فوكو في كتابيه "المراقبة والمعاقبة" و "تاريخ الجنسانية" لفهم البيوسياسة وكيفية توظيف السلطة للعلوم الإنسانية لضبط الأجساد.

- لوي ألتوسير في أطروحته "الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية" لتفكيك دور المؤسسات التعليمية في إعادة إنتاج الخضوع.
- سلافوي جيجك في نقد الأيديولوجيا الكلبية وتفكيك السرديات ما بعد الحداثية التي تبرر استمرار الخضوع للنظام المادي.
- فرانز فانون في كتابه الخالد "معذبو الأرض" لتحليل التدمير النفسي الذي يمارسه الاستعمار ومحو الذاكرة التاريخية.
- إدوارد سعيد في كتابه "الاستشراق" لبيان كيف تخترع الأكاديميات الغربية صورا نمطية لتبرير هيمنتها الثقافية والعسكرية.
- بيير بورديو في مفاهيم العنف الرمزي وإعادة الإنتاج لفهم الانقياد الطوعي للمقهورين.
- جورجيو أغامبين في كتابيه "حالة الاستثناء" و "الحياة العارية" لتوضيح كيف تجرد السلطة المعاصرة الإنسان من حقوقه ليصبح جسدا مستباحا.

مصادر ومراجع الباب الرابع: نقد النسوية وتوظيف قضايا المرأة

- عبد الوهاب المسيري في موسوعته وكتاباته عن العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة لفهم تفكيك الإنسان ونزع القداسة عن الأسرة.
- كريستوفر لاش في كتابه "ثقافة النرجسية" لتحليل تدمير الرأسمالية للبنى التراحمية وتعزيز الفردانية المتطرفة.
- جاي ديبور في كتابه "مجتمع الاستعراض" لفهم تسليع حركات التمرد وتحويل قضايا المرأة إلى علامات تجارية.
- بيونغ تشول هان في كتابيه "مجتمع الإرهاق" و "احتضار إيروس" لرصد الانتقال للاستغلال الذاتي وتدمير القدرة على الحب الفطري.
- إيفا إيلوز في "حميميات باردة" و "صناعة الرومانسية" لتفكيك اختراق الرأسمالية للمشاعر الإنسانية وتحويلها لعقود نفعية.
- زيجمونت باومان في كتابه "الحب السائل" لتحليل الرعب المعاصر من الالتزام الأسري الدائم.
- مارك فيشر في كتابه "الواقعية الرأسمالية" لفهم خصخصة المعاناة وتسليع الأمراض النفسية الناتجة عن تفكيك المجتمع.
- آلان إرينبيرغ في كتابه "عناء أن تكون ذاتك" لتشخيص الاكتئاب كضريبة حتمية لانهيار المؤسسات العائلية الصلبة.
- فيليب ريف في كتابه "انتصار العلاج النفسي" لرصد استبدال سلطة الأب والمرجعية الأخلاقية بسلطة المعالج النفسي.
- جيل دولوز في مقالته "ملاحظات على مجتمعات السيطرة" لفهم آليات التحكم المفتوح التي حلت محل مؤسسة الأسرة.

مصادر ومراجع الباب الخامس: سيولة الهوية والشذوذ وتسليع الجسد

- جوديث باتلر في كتابها "قلق الجندر" كمثال تفكيكي لدراسة جذور فصل البيولوجيا عن الهوية الاجتماعية لخدمة السوق.
- دونا هاراوي في "بيان السايبورغ" بوصفه التأسيس الفلسفي لمحو الفوارق بين الإنسان والآلة والحيوان.
- بول بريسيادو في كتابه "مدمن التستوستيرون" لفهم الرأسمالية الدوائية الإباحية وتجارة الهرمونات وتعديل الأجساد.
- شولاميث فايرستون في كتابها "جدل الجنس" كمثال راديكالي لمطالبات إلغاء الطفولة وتدمير بنيتها الفطرية.

- بيتر سينغر في كتابه "تحرير الحيوان" كمؤسس للمساواة الأخلاقية بين البشر والبهائم تمهيدا للعدمية الجسدية.
- غونتر فون هاغنس من خلال معارض "عوالم الجسد" كحالة تطبيقية لتسليع الموت ونزع القداسة عن الجثث.
- ميشيل هنري في كتابه "البربرية" لنقد طغيان العلم المادي وإلغائه للجسد الحي لصالح الجسد الموضوعي المجرد.

مصادر ومراجع الباب السادس: رأسمالية المراقبة والاستعمار الخوارزمي

- شوشانا زوبوف في كتابها "عصر رأسمالية المراقبة" بوصفه المرجع الأهم لفهم تسليع السلوك الإنساني والأسواق الآجلة للبيانات.
- يوفال نوح هراري في كتابه "هومو ديوس" كاشفا عن الديانة البياناتية وتجريد الإنسان من وكالته العقلية.
- شيري توركل في كتابها "معا ولكن وحيدون" لرصد التدمير الخوارزمي لبيئة الحوار الفطري داخل الأسرة.
- إيلي باريزر في كتابه "فقاعة الفلتر" لتفكيك آليات العزل الرقمي وتغذية اقتصاد الغضب والتطرف.
- بيونغ تشول هان في "السياسة النفسية" لفهم كيف يغوي النظام الأفراد للتعرية الطوعية لبياناتهم بدلا من قمعهم.
- جوناثان كراري في كتابه "7/24 الرأسمالية المتأخرة ونهاية النوم" لرصد استعمار الرأسمالية للزمن البيولوجي للإنسان.
- برنار ستيغلر في كتاباته عن السلطة النفسية لتشخيص حالة إفقار العقل وتفويض الذاكرة للآلات الذكية.
- فرانكو بيفو بيراردي في نظريته عن الرأسمالية الرمزية لتفسير التبلد العاطفي وفقدان القدرة على الاقتران الوجداني.
- بول فيريليو في علم السرعة لفهم تدمير الزمن الديمقراطي والأسري لصالح دكتاتورية الانفعالات اللحظية.
- فرانك باسكوالي في كتابه "مجتمع الصندوق الأسود" لتشريح اللا تماثل في القوة بين المواطن الأعزل والشركات العملاقة.

مصادر ومراجع الباب السابع: ما بعد الإنسانية والعبث بالجينات

- يورغن هابرماس في كتابه "مستقبل الطبيعة الإنسانية" للتحذير من تحسين النسل الليبرالي وسلب إرادة الأجيال القادمة.
- فرانسيس فوكوياما في كتابه "مستقبلنا ما بعد البشري" كمرجع رئيسي لبيان خطورة العبث الجيني على مفهوم المساواة الإنسانية.
- غونتر أندرس في كتابه "تقادم الإنسان" لتأسيس مفهوم الخجل البروميثي الذي يفسر الدوافع النفسية لاحتقار الجسد الفطري.
- حنة أردنت في كتابها "الوضع البشري" لتشريح الرغبة المظلمة في الهروب من السجن الأرضي والتمرد على المحدودية البشرية.
- سي إس لويس في كتابه "إلغاء الإنسان" للتحذير من استعباد فئة قليلة من المهندسين الوراثيين لبقية الجنس البشري.
- مايكل ساندل في كتابه "ضد الكمال أخلاقيات عصر الهندسة الوراثية" لبيان تدمير منطق السوق لأخلاقيات الأمومة والأبوة الفطرية.
- جان بودريار في كتابه "الوهم الحيوي" لنقد الاستنساخ البشري كقاتل لفكرة الفردانية الحقيقية وسر الوجود.
- جاك إلول في كتابه "النظام التقني" لتأكيد أن التقنية أصبحت نظاما شموليا مستقلا لا يقبل القيود الأخلاقية.

مصادر ومراجع الباب الثامن: طوق النجاة وفلسفة المقاومة

- **فيكتور فرانكل في كتابه "بحث الإنسان عن المعنى" لتأكيد أن الخلاص الروحي يكمن في إيجاد معنى متجاوز للذات يربط الإنسان بخالقه وليس في العدمية أو الباطنية الزائفة.**

الفهرس